الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

سياسات ترشيد وضبط الواردات وأثرها على رصيد الميزان التجاري في الجزائر

إعداد الطالب:

✓ تريكي أحمد

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د عياشي عبد الله

لجنة المناقشة		
د. لسود محمد		رئيسا
أ.د عياشي عبد الله		مشرفا ومقررا
أ.د بالحبيب عبد الكامل		ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

سياسات ترشيد وضبط الواردات وأثرها على رصيد الميزان التجاري في الجزائر

إعداد الطالب:

✓ تريكي أحمد

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د عياشي عبد الله

لجنة المناقشة		
د. لسود محمد		رئيسا
أ.د عياشي عبد الله		مشرفا ومقررا
أ.د بالحبيب عبد الكامل		ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر و تقدير

قال الله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ (سورة إبراهيم الآية 07) .

لذلك و قبل كل شيء نشكر الله على جلال قدرته وعظيم نعمه

وهذه النعمة الطيبة النافعة نعمة العلم والبصيرة،

ونحمده حمدا كثيرا مباركا

الذي أعاننا و ساعدنا بعفوه وسلطانه وسخر لنا الأسباب

ووفقنا في إنجاز هذه المذكرة.

نتقدم بالشكر الجزيل

إلى الأستاذ الفاضل "عياشي عبد الله"

الذي لم يبخل علينا ومساعدتنا على اتمام هذه المذكرة.

ولا ننسى بالذكر أن نتقدم بالشكر

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،

الذي تلقينا العلم على أيديهم طوال فترة دراستنا.

و في الأخير نتقدم بالشكر والامتنان

إلى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع

من القريب أو البعيد ولو بالقدر القليل وشجعنا بالكلمة الطيبة، الابتسامة

والدعاء.

الملخص

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في اقتصاد أي دولة ، فكل دولة تطبق سياسة تجارية مختلفة عن غيرها لكن الهدف واحد وهو الوصول الى درجة متقدمة من التطور وبالفعل لا يمكن لأي دولة العيش في معزل عن العالم ذلك بالعمل على تحقيق توازن اقتصادي والعمل على التقليل من الواردات.

لهذا سنتناول في هذا البحث دور سياسات التجارة الخارجية في ضبط الواردات باعتبار الجزائر دولة مستهلكة حيث تزيد قيمة وارداتها بكثير عن قيمة صادراتها، فإن تبني إجراءات كبحية للعملية الاستيرادية يبقى ضرورة ملحة . حيث يرتكز هذا البحث على استعراض مختلف السياسات الممكن تطبيقها في الجزائر وتأثيرها على واردات البلد، وذلك باستعمال منهج وصفي تحليلي لمختلف سياسات التجارة الخارجية و تطورها في الجزائر وكذا التغيرات المرتبطة بواردات البلد تشير النتائج إلى أن هذه السياسات المنتهجة لم تستطع التحكم في وتيرة التصاعد الكبير في قيمة الواردات الجزائرية، فلم تقلل مختلف هذه السياسات في القيمة الناتجة عن العملية الاستيرادية رغم فاعليتها النظرية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، أدوات سياسات التجارة الخارجية ، الواردات الميزان التجاري.

Summary

The foreign trade sector is one of the most vital sectors in the economy of any country, each country applies a different trade policy from others, but the goal is the same, which is to reach an advanced degree of development, and indeed no country can live in isolation from the world by working to achieve economic balance and work to reduce imports.

Therefore, we will address in this research the role of foreign trade policies in controlling imports, as Algeria is a consumer country where the value of its imports far exceeds the value of its exports, the adoption of repressive measures for the import process remains an urgent necessity. Where this research is based on a review of the various policies that can be applied in Algeria and their impact on the country's imports, using a descriptive analytical approach to the various foreign trade policies and their development in Algeria as well as the changes associated with the country's imports.

Keywords Foreign: trade, foreign trade policy tools, imports trade balance.

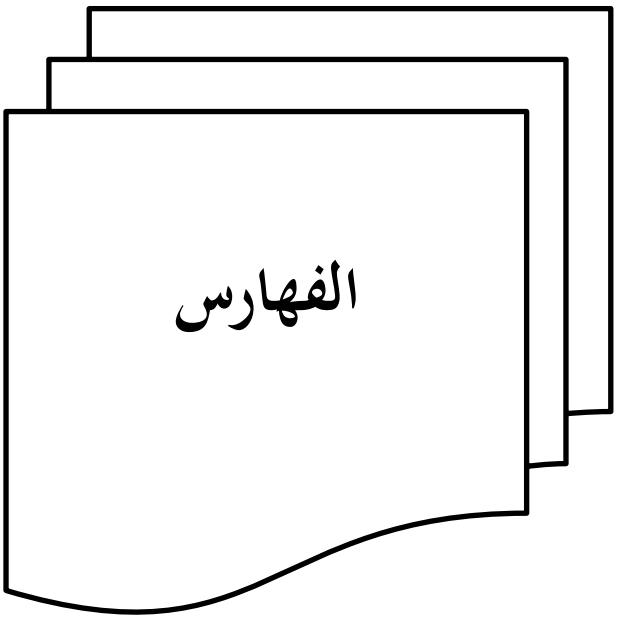
الفهارس

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	I
الملخص	II
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	V
فهرس الملاحق	V
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للسياسات التجارية	3
المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية وأهدافها	3
المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية	6
المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية:	10
المبحث الثاني: العلاقة بين سياسة الواردات والميزان التجاري	13
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاستيرادية	13
المطلب الثاني: الميزان التجاري وأهميته	15
المطلب الثالث: أثر سياسة الواردات على الميزان التجاري	16
المبحث الثالث: عرض لأهم الدراسات السابقة	17
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بمحاور الدراسة	17
المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية	21
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة	
تمهيد	24
المبحث الأول: تطور مؤشرات السياسة التجارية	25
المطلب الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية في الجزائر	25
المطلب الثاني: تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال 2010-2020	29
المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة لضبط وترشيد الواردات في الجزائر	34
المطلب الأول: الإجراءات الهادفة لترشيد الواردات خلال 2010 إلى 2019.	34
المطلب الثاني: السياسات التجارية المنتهجة بعد 2019	38
المبحث الثالث: تقييم آثار سياسات ضبط الواردات على رصيد الميزان التجاري	42
المطلب الأول: أثر تطبيق السياسة الجمركية على الواردات	42
المطلب الثاني: تقييم سياسة الواردات في الجزائر	44
خلاصة الفصل	48
الخاتمة	50
قائمة المراجع	55
قائمة الملاحق	59

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

أولا: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور المبادلات التجارية للجزائر	29
02	مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2010-2020	30
03	قيم الواردات من السلع حسب أنواعها	31

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2010 إلى 2020	30

ثالثا: فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 20-109 المؤرخ في 5ماي سنة 2020.	59
02	المادة 110 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020.	59
03	المرسوم التنفيذي 18-02 مؤرخ في 7 جانفي سنة 2018	60
04	المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 18-51 مؤرخ في 30 جانفي سنة 2018	60
05	المرسوم التنفيذي رقم 21-94 مؤرخ في 9 مارس سنة 2021	61

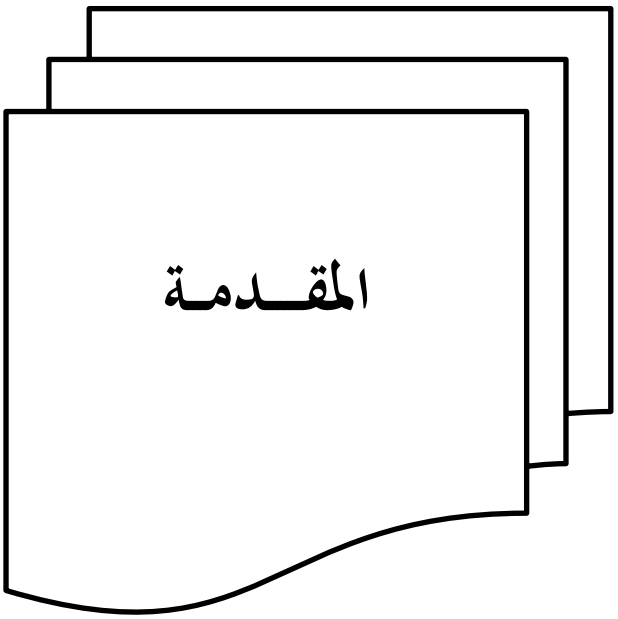
المقــدمـة

توطئة

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي و اقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق السلع والخدمات من و إلى الدولة و ما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث أنها لا تعترض سبيل انسياب السلع و الخدمات داخل الأسواق. كما تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فهي تربط الدول مع بعضها البعض، إذ تساعد على توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، بالإضافة إلى زيادة رفاهية المجتمع عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص توفير المنتوجات، مما يترتب عن ذلك أن التجارة تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي و قدرة الدولة على التصدير و الاستيراد، و انعكاس ذلك كله على رصيدها من العملات الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري.

و تعد الواردات جزء مهم من التجارة الخارجية، وهي تشكل مصدرا أساسيا لتموين الاقتصاد الوطني، فهي ترفع من المستوى المعيشي لدى الأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع الأجنبية، إضافة إلى أنها تمكن القطاعات الاقتصادية من زيادة كفاءتها الإنتاجية والتنافسية بتوفير السلع الرأسمالية اللازمة. إلا أن للواردات آثار سلبية على اقتصاديات الدول باعتبارها تسربا، وهو ما جعل الدول تسعى إلى تبني سياسات تجارية للتحكم فيها وحماية اقتصادها الوطني من تدفق السلع الأجنبية التي من شأنها منافسة المنتجات المحلية.

حيث تهدف السياسات التجارية في كل دول العالم إلى تحقيق المصلحة الوطنية في نشاط التجارة الخارجية التي تعد من أهم القطاعات التي تساهم اليوم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد الوطني، ولقد تطورت هذه السياسة بشكل كبير في السنوات الماضية نظرا للتطورات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي والجغرافيا الاقتصادية وتحول موازين القوى العالمية، وكان من نتائج هذا التطور تراجع السياسات الحمائية وبروز نماذج تحرير التجارة الخارجية استجابة لتوصيات المنظمة العالمية للتجارة تحت مظلة العولمة الاقتصادية.

وتعتبر الجزائر إحدى أكثر الدول التي تواجه تحديات اقتصادية واختلالات في ميزانها التجاري بسبب عدم التوازن بين قيمة صادراتها وارداتها، حيث تعتمد صادرات الجزائر على الجباية البترولية التي تتأثر مباشرة بالأسعار العالمية الغير مستقرة للذهب الأسود، فيما تبقى فاتورة الاستيراد في تزايد مستمر. و لهذا، فقد انتهجت البلاد منذ الاستقلال توجهات عديدة وخطط متنوعة تندرج في إطار سياسات التجارة الخارجية بغية تحقيق التناسق بين الواردات والصادرات عن طريق ترشيد نفقات الاستيراد.

الاشكالية:

بناء على ما تقدم، نقوم بدراسة وتقييم السياسات المتخذة من طرف الجزائر لضبط وترشيد الواردات وهذا ما يقودنا لطرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما هي آثار سياسات ترشيد وضبط الواردات على رصيد الميزان التجاري في الجزائر ؟

وللإحاطة بالجوانب المختلفة للإشكالية الرئيسية المطروحة، صيغت الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما هي السياسات التي تحكم التجارة الخارجية في الجزائر ؟
- ماذا نقصد بسياسات الواردات (سياسة الاستيراد) في الجزائر؟
- ما تأثير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

- إن السياسات التي تحكم التجارة الخارجية في الجزائر هي سياسة الحماية التجارية وسياسة حرية التجارة
- سياسات الواردات هي مجموعة من الاجراءات التي تتبعها الجزائر في مجال التجارة الخارجية وبالضبط الواردات.
- هناك تأثير للتجارة الخارجية على الميزان التجاري للجزائر ويرجع ذلك لتغير السياسات التجارية المتبعة من طرفها

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في:

- الدور الهام الذي تلعبه الواردات في الاقتصاد الوطني.
- قلة الدراسات التي عالجن هذا الموضوع.
- تسليط الضوء على سياسة التجارة الخارجية في الجزائر على الواردات.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- تقييم سياسة الواردات على الميزان التجاري خاصة وعلى الاقتصاد الجزائري عامة.
- التعرف على السياسة الخارجية المتبعة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وتحديد العلاقة بين الواردات والميزان التجاري في الجزائر
- التعرف على التركيب السلعي للواردات وتوزيعها الجغرافي وما مدى مساهمتها في النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

- تكتسب دراسة الواردات أهمية خاصة نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على التجارة الدولية لتأمين العديد من السلع والموارد الأولية.
- أثار الواردات التي تنعكس على النمو الاقتصادي ومختلف القطاعات.
- يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال الموقع الذي تحتله الواردات والدور الحيوي الذي لعبه في تحديد مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

حدود الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بدراسة سياسات ضبط وترشيد الواردات في الجزائر وتأثيرها على الميزان التجاري للفترة من سنة 2010 إلى سنة 2020.

منهج البحث

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده، وللإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وإثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة، تم الاعتماد على المناهج التي تشملها البحوث الاقتصادية عادة، فلجأنا إلى المنهج الوصفي لعرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، والمنهج التاريخي لدراسة مراحل مسيرة سياسات التجارة الخارجية في الجزائر، وثم التركيز على المنهج التحليلي لقراءة واقع مؤشرات سياسات الواردات في الجزائر خلال الفترة المدروسة، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

صعوبات الدراسة

واجهتنا بعض الصعوبات خلال القيام بهذا البحث نوجزها فيما يلي:

- ☒ قلة المراجع التي تتناول موضوع سياسات ضبط وترشيد الواردات
- ☒ صعوبة تجميع احصائيات عديدة تتعلق بالسلع والخدمات الخاصة بالواردات في الجزائر ؛

خطة الدراسة

من أجل الالمام بمختلف جوانب التي يطرحها موضوع الدراسة، قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين، حيث الأول بمثابة الجزء النظري لهذه الدراسة، والثاني كجزء تحليلي له، وذلك على النحو الآتي:

- الفصل الأول: تناولنا فيه مفاهيم حول السياسة التجارية وأدواتها وأساليبها، ثم تطرقنا إلى مفهوم سياسة الواردات (سياسة الاستيراد) وعلاقتها بالميزان التجاري.

- أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى الاجراءات المتبعة من طرف الجزائر لضبط وترشيد الواردات من خلال تحليل احصائيات الواردات ومعرفة مدى تأثيرها على الميزان التجاري.

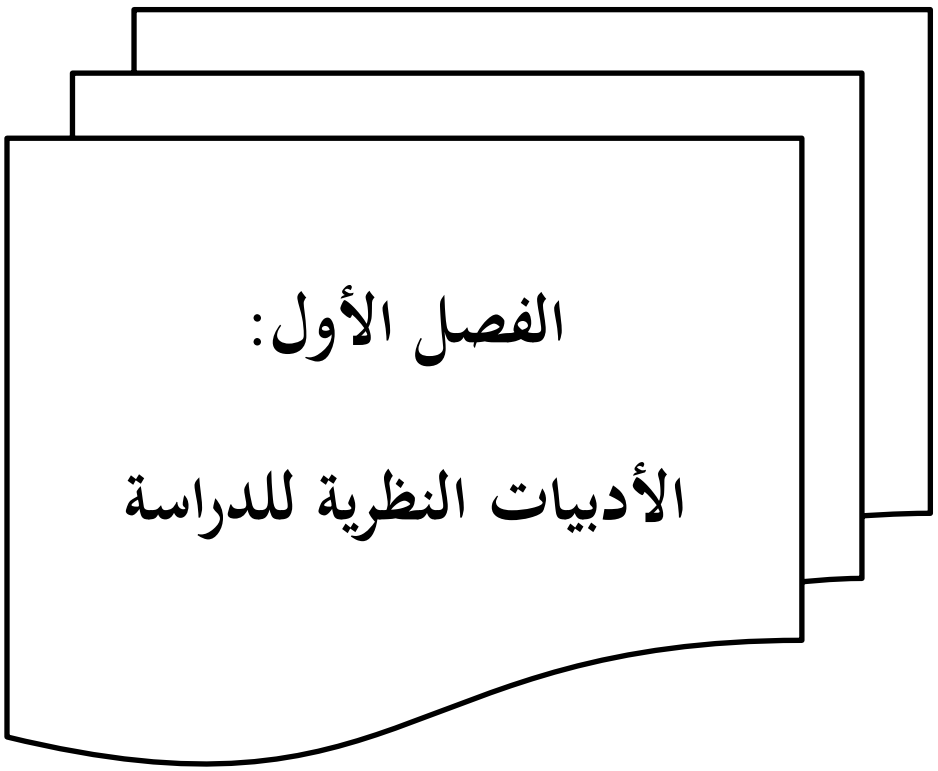
الفصل الأول:
الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي ، حسب ما تقتضيه التعاملات التجارية بين الدول ، وذلك باستخدام أساليب وإجراءات كمية وسعرية تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة المعروفة باسم السياسة التجارية .

من المعروف أن لكل دولة معاملات و متعاملون اقتصاديون يقومون بالتصدير و الاستيراد من و إلى الدول الأخرى مما ينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتوجب تسويتها عاجلا أو آجلا في وقت معين، و بغية تسوية هاته المعاملات لابد من وضع بيان أو سجل لتسجيل كافة العمليات المالية و غيرها، و هذا السجل هو ما يسمى الميزان التجاري.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسات التجارية.

تعتبر السياسة التجارية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن، و تختلف أدوات تطبيقها حسب نوع السياسة المتبعة، حمائية كانت أو انفتاحية، وسنحاول في هذا المبحث توضيح المقصود بالسياسة التجارية وأهم أهدافها، ثم إبراز أنواعها مع التطرق لحجج المدافعين عن كل نوع من هذه الأنواع، وصولا إلى أهم أدوات السياسة التجارية المعتمدة في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية وأهدافها.

أولا: تعريف السياسة التجارية

توجد عدة تعاريف للسياسة التجارية نذكر أهمها فيما يلي:

هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة، كالإجراءات المتعلقة بتنظيم وضبط الصادرات والواردات وهي كل ما يتعلق المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات الناشطة بالتصدير واستيراد السلع والخدمات، ومن أجل تحقيق أهداف السياسة التجارية تستعمل السلطات المعنية أدوات مناسبة تكفل تحقيق أهداف التجارة الخارجية[1].

هي موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمون على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج[2].

إذا كان مفهوم السياسة بوجه عام هي فن الاختيار بين البدائل المتعددة، فإن السياسة التجارية الدولية تعني اختيار اتجاه معين في علاقتها التجارية مع دول العالم الخارجي سواء الحرية أم الحماية وتعبر عن ذلك بإصدار القوانين والقرارات التي تنفذ هذه السياسة[3].

تعرف على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة ، والهدف الأسمى الذي تسعى إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد مستطاع من خلال تعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجي ، ولكنها قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة وتثبيت سعر الصرف ... حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها[4].

---

[1] عبابو الطيب، **سياسات تحرير التجارة الخارجية وإدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر –**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم للتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2014، ص18.

[2] بركان أنيسة، **دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2010/2020–**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة العربي بن المهيدي ام البواقي، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص27.

[3] عبابو الطيب، مرجع سبق ذكره، ص18.

[4] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية – دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم للتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص53.

تعرف كذلك على أنها مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول[1].

ويقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة[2].

تعرف السياسة التجارية على أنها " انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية ، فهي عمل من أعمال السيادة ، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها أفرادها أو مؤسساتها في الخارج ، وبهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بسياسة تقييدية أو حمائية ، أو رفع هذه القيود هنا تسمى بسياسة حرية التجارة[3].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أ أن السياسة التجارية هي عبارة عن إجراءات أو أدوات أو وسائل يستخدمها النظام الاقتصادي في إطار تنظيمه لموضوع التجارة الخارجية وتبادل السلع والخدمات من أجل تحقيق أهداف معينة، سواء كانت أهدافا اقتصادية بحتة أو أهدافا لها تأثير في جوانب الحياة الأخرى كالاجتماعية والسياسية وغيرها.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية.

يعتبر تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف الرئيسية للسياسة التجارية، إلا أنه يمكن أن تحقق أهداف أخرى متنوعة تتوقف على ظروف كل دولة من الدول التي تطبق فيها، ونموذج السياسة المطبقة من حيث درجة ووزن الحرية والقيود كما يمكن أن تكون بعض هذه الأهداف الأخرى من السياسات الاقتصادية، وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر أهم أهداف السياسة التجارية والتي من ضمن أهداف الأنواع تتمثل فيما يلي:

1) الأهداف الاقتصادية:

أ تحقيق موارد للخزانة العامة : قد يكون الحصول على موارد للخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزينة العامة على أنه يجب التحرز عند تحديد

[1] بركان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] عبابو الطيب، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3] فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص53.

هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا[1].

ب حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، وتشتد ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، ومتى كانت حماية الإنتاج المحلي أمر جوهري. ومن أمثلة ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من إجراءات لحماية الإنتاج الزراعي فيها من منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية. ومن أمثلة ذلك أيضا ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية إنتاجها الصناعي في بعض المجالات كصناعة الغزل والنسيج والصناعات الخفيفة عموما، كذلك ما تتبعه الدول النامية من إجراءات لحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها[2].

ت تحقيق توازن ميزان المدفوعات: قد تلجأ الدولة إلى تحقيق تخفيض قيمة العملة من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لكن عادة ما تعترض هذه السياسة محاذير كثيرة خاصة في الدول النامية والتي تتمثل في ضعف المرونة السعرية للصادرات والواردات، وقد يحدث تدهور شديد في معدل التبادل نتيجة تخفيض قيمة العملة، لذا وجب على هذه الدول اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك بزيادة المعروض من الصرف الأجنبي، أي تعظيم حصيلة الصادرات والموارد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب على الصرف الأجنبي من خلال ترشيد الواردات[3].

ث حماية الصناعات الوليدة: لا تستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية على النمو والازدهار في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة أو المنافسة، والتي توجد في الدول المتقدمة، خاصة وأن هذه الأخيرة قد أقيمت منذ فترة طويلة نمت خلالها وتقدمت وأصبحت عند مستوى كفاءة مرتفع، ولذا فإن تقييد الواردات القادمة من الدول المتقدمة أصبح أمرا ضروريا لحماية الصناعات الناشئة بالدول النامية من المنافسة الأجنبية حتى تنمو فقط وتكتسب خبرات جديدة. وهذا يعني أن الحماية لا يتعين أن تمنح لكل أنواع الصناعات الناشئة، وإنما للصناعات التي يتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل إذا ما تم حمايتها خلال فترة سماح معينة[4].

---

[1] بلقلة براهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–**. رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم للتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009، ص25.

[2] زريمش سعاد وخلاف سوماية، **اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والحد من الواردات – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015/2000**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2017، ص11.

[3] بلقلة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص26.

[4] زريمش سعاد وخلاف سوماية، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

ج حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق: يعني الإغراق تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بسياسة الإغراق، بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية ، وتسارع الدول التي تشعر ببوادر الإغراق إلى فرض الرسوم الجمركية المرتفعة وأحيانا بمنع الاستيراد كلية لحماية اقتصادها القومي من هذا الخطر[1].

2) الأهداف الاجتماعية، و تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين و المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.
- ✓ إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.
- ✓ العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول و السجائر.

3) الأهداف السياسية والاستراتيجية، ولعلى أبرزها ما يلي[3]:

- ✓ توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- ✓ تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي.
- ✓ العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية

قسم الاقتصاديون السياسة التجارية إلى نوعين: حرّية التجارة والحماية حيث في ظل سياسة حرّية التجارة لا تتدخل الدولة في علاقتها التجارية الخارجية، وهي تجارة بدون قيود. أما في سياسة الحماية تتدخل الدولة بشتى الوسائل في المبادلات الخارجية، وهي تجارة بقيود وفي السياستين درجات مختلفة من الحرية ومن الحماية. فتوجد الحماية المطلقة التي لا تقيم فيها الدولة علاقات اقتصادية الخارج وتكتفي ذاتيا. بينما في الحرية المطلقة لا تتدخل

[1] بلقلة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] عبد الكريم عبد الخالق وأيوب بوخلط، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر الفترة 2025/2010 –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمّد بوضياف المسيلة، 2019، ص15.

[3] فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012/1970 –**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة سطيف 01، 2014، ص17.

الدولة بتاتا في العمليات مع الخارج وتترك الأمر للهيئات المختصة. إلا أن في الواقع لا نجد هذه الصورة من السياسات بل هناك مزيج من الحرية والحماية مع تفاوت درجات تطبيقهما[1].

أولا: السياسة الحمائية:

ترجع فكرة حماية التجارة إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والذي كان منتشرا خاصة في كل من إنجلترا وفرنسا و إسبانيا و إيطاليا وغيرها ، ومن أبرز كتاب هذا المذهب الكاتب الإنجليزي توماس مان الذي نشر كتابه بعد وفاته سنة 1664 ، والذي عالج فيه مجموعة من القضايا المتعلقة بالحماية التجارية[2].

ويستند أنصار المذهب الحمائي للدفاع عن سياستهم إلى الحجج التالية[3]:

أ حماية الصناعة الوطنية: تقترح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة، بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح.

ب تنويع الإنتاج الصناعي: ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقايته من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة، أو الصناعات القليلة التي تتخصص فيها الدول في حالة الأخذ بسياسة حرية التجارة.

ج تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف: إن الرسوم الجمركية العالية تقلل الواردات وتشجع بذلك على توسع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لذلك استيعاب الأعداد المتعطلة من العمال، بالإضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى.

ح للحماية دور في توفير عدالة توزيع الدخل القومي: أنشطة اقتصادية تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب عندما نحمي القوى العاملة في الناتج القومي.

هـ الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق: إذ كثيرا ما تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في الأسواق الداخلية وقد يصل التمييز في الأسعار إلى حد البيع في الخارج بسعر يقل عن سعر التكاليف الإنتاج وتعرف هذه السياسة باسم "سياسة الإغراق" وتستعمل

---

[1] إلهام أيت بن اعمر عجال، **آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المعروقات – واقع وآفاق –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة الجزائر03، 2007، ص24.

[2] بوالجاج نجلاء وشبيرة إناس، **أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2016/2020 –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2021، ص17.

[3] سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص ص31-32.

بغرض غزو الأسواق الخارجية. وتعتبر نوعا من التمييز الاحتكاري لهذا فإن الدولة تلجأ دائما إلى حماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق.

و الحماية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات: ويتم ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكمالية. والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية.

ي الأمن الوطني: إن التخصص في الصناعة ينطوي على خطر في حالة نشوب حرب وهذا ما يفرض على البلدان الاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات التي تسمح لها في حالة وقوع نزاع مع الخارج بنوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقلالها.

ن الاستقرار الاقتصادي: لقد أخذت الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبيته من رغبات المواطنين، فوجدت أنه ينبغي لها قبل أن تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية دخلها القومي أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية ممثلة في الأسعار والدخل والإنتاج وغير ذلك من الكميات الاقتصادية ليصبح بعد ذلك الطريق سهلا معبدا أمام تحقيق التقدم الاقتصادي.

ثانيا: سياسة حرية التجارة

لقد دافع الفيزيوقراطيون عن حرية التجارة الخارجية وأكدوا على عدم تدخل الحكومات في الشؤون الاقتصادية، حيث أن المنافسة الحرة من شأنها تحقيق السعر العادل وهو الثمن الذي يحقق ربحا للبائعين وفي نفس الوقت يعتبر مقبولا من وجهة نظر المستهلك .

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا خلال الفترة الممتدة بين 1694 و 1774 ويرتكز هذا المذهب على عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض ، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ، وغير أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن العادل ، وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين ، ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين.

ومنه تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى[1].

[1] بوالجاج نجلاء وشبيرة إناس، مرجع سبق ذكره، ص20.

ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بضرورة القيام بالتبادل الدولي من أجل تحقيق المكاسب ، في نظام دولي خال من القيود والعراقيل استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها[1]:

أ التخصص في الإنتاج : تتنافس عدة دول في فروع واحدة من الإنتاج دون أن تجد كل منها مصلحة واضحة في الاقتصار على فرع دون الآخر. بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف الإنتاجية التي تدعو إلى التخصص معرضة للتغير و من الصعب في الفترة القصيرة أن يتكيف تركيب الإنتاج بحيث يتناسب و هذه الظروف الجديدة لا سيما إذا اعتمدنا على قوى السوق وحدها لتحقيق هذا التكييف ؛

ب الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية: فهي تراعي مصلحة المستهلك و تهمل وجهة نظر المنتج الوطني نظرا لأنه ليس من السهل أن يتجه المنتج إلى فرع جديد يكون العائد فيه أعلى من الفرع الذي يفقده بسبب حرية التجارة و شدة المنافسة الأجنبية، وبذلك فمن المحتمل أن تؤدي الحرية إلى الإضرار بمصالح بعض المنتجين و من جهة أخرى توجد احتكارات دولية تضم المنتجين الوطنيين والأجانب وتقسم بينهم الأسواق و بذلك قد يتحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة، وقدرة المحتكر الداخلي على البقاء بعيدا عن المنافسة الدولية تتوقف على مشكلات المسافة نفقات النقل ، فيمكن أن يتمتع المنتج المحلي بالاحتكار نظرا لبعد المسافة وارتفاع نفقات نقل السلعة من الخارج إلى الداخل مما يجعل ثمنها أعلى من ثمن السلع المماثلة المنتجة محليا.

ج الحرية تشجع التقدم التقني: يرد على هذه الحجة أنها تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، كون طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح و القضاء على المنتج الضعيف ، و بذلك إذا حصل المنتج الخارجي على أي تفوق في الإنتاج نتيجة التقدم الفني ، ونجح في ذلك فسيؤدي إلى سحب السوق المحلي من المنتج الوطني و بالتالي اضمحلال هذا الفرع من الإنتاج والاعتماد على الاستيراد لتمويل احتياجات الاستهلاك، أما إمكانية المنتج المحلي الذي يتأثر بالأسعار المنخفضة بسبب المنافسة الدولية في التحول إلى فرع جديد يكون العائد فيه أكبر فليس من السهل إيجاد مثل هذه الفروع أو من السهل الانتقال إليها وبالذات في الدول المتخلفة التي ليس لديها تفوق دولي في الإنتاج الصناعي.

ح الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير: لقد ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية و أساسها هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات و حيث أن التجارة الدولية ما هي إلا

[1] فيروز سلطاني، **تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقيات التجارية الاقليمية ومتعددة الأطراف – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2018، ص ص09-10.

تبادل و مقايضة في السلع و الخدمات بين الدول فلن تستطيع دولة أن تصدر فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي.

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية:

إن اتخاذ أي دولة لأي سياسة تجارية يعني بالأساس اعتماد مجموعة من الأساليب الفنية والأدوات التي من شأنها تنظيم تجارتها الخارجية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: الضرائب والرسوم الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها، صادرات كانت أم واردات[1]، ويمكن التفرقة بين أنواع الرسوم الجمركية على كيفية تقدير الرسم وعلى أساس الهدف من فرض الرسم كما يلي[2]:

أ من حيث كيفية تقدير الرسم: يمكن التمييز بين الرسوم القيمة، والرسوم النوعية والرسوم المركبة.

- الرسوم القيمية الرسم القيمي يفرض كنسبة ثابتة من القيمة النقدية للوحدة من السلعة المستوردة.
- الرسوم النوعية : هي رسوم تفرض في صورة مبلغ ثابت على كل وحدة مستوردة من السلعة بغض النظر عن قيمتها.
- الرسوم المركبة : أما الرسوم المركبة فهي خليط من الرسوم النوعية والقيمية ويكون ذلك عادة بغرض تعويض التفاوت في الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة.

ب من حيث الهدف من فرض الرسم يمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية.

- الرسوم المالية: وهي الرسوم التي تؤسس بهدف إيجاد مورد مالي للخزينة العامة، وهي تمثل نسبة كبيرة من اقتصاديات الدول النامية
- الرسوم الحمائية: وهي الرسوم المؤسسة بهدف حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية، أو تلك الرسوم التي تفرض على السلع التي تتمتع في بلادها بإعانات التصدي.

ثانيا الإعانات:

تعتبر الإعانات من وسائل السياسات التجارية ، التي تستهدف تشجيع الصادرات وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية. ويتمثل نظام المنح أو الإعانات ، فـــي تقديم الدولة مزايـا نقدية أو عينية للمصدرين ، حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة ، محاولة في ذلك لكسب الأسواق الدولية عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين

[1] فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] زريمش سعاد وخلاف سومايا، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

من البيع في الخارج بأسعار لا تحقق لهم الربح ، على أن تقدم الدولة لهم منحا أو إعانات تعوضهم عن ذلك الربح المفقود[1].

ويمكن أن تصنف هذه الإعانات المحتملة إلى[2]:

- الإعانات المباشرة وهي تلك الإعانات التي تقدم في صورة نقدية للمنتجين المحليين مثل توفير بعض مدخلات الإنتاج بأسعار رمزية تقل كثيرا عن أسعارها السوقية، أو إمدادهم ببعض الأموال لإعانتهم على الاستمرار في خطوط الإنتاج. وهو ما تفعله الآن دول الإتحاد الأوروبي وخاصة بريطانيا مع الفلاحين و القائمين على الإنتاج الحيواني حيث تقدم لهم مساعدات مادية مباشرة بهدف الحفاظ على استمرارهم في النشاط ومجابهة المنافسة الدولية.
- الإعانات غير المباشرة وهي أبرز وأكثر الأشكال التي تقدمها الدول إلى منتجيها في كافة القطاعات الصناعية والزراعية و الخدمية، كأن تقدم الدولة دعما للتصدير من خلال تخفيض الضرائب الجمركية على الصادرات أو توفر البنية الأساسية للمنتجين من مياه وطرق وكهرباء بأسعار رمزية.

ثالثا: حصص الاستيراد وتراخيص الاستيراد[3]:

يعتبر التحصيص أكثر العوائق التجارية غير الجمركية أهمية ، و هي قيود كمية تفرض على كمية السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها، وكما لاحظنا سابقا أن العوائق التجارية غير الجمركية أصبحت أكثر أهمية في السنوات الحديثة و ذلك عندما بحثت الحكومات عن طريقة لتقييد الواردات بدون اللجوء إلى القيام برفع العريفة الجمركية التي خفضت في مفاوضات الجات و الحصص التي تحدد الكمية العينية لسلعة ما و التي يمكن استيرادها في فترة زمنية محددة و غالبا ما تكون سنة هي أكثر العوائق غير الجمركية وضوحا، وبمقارنة الحصة الاستيرادية مع الرسم الجمركي، نجد أن الحصة الاستيرادية تحدد كمية معينة من السلعة يسمح بدخولها إلى البلد في فترة زمنية معينة و على العكس من هذا فإن الرسوم الجمركية تفرض مبلغا على وحدة السلعة المستوردة أو نسبة معينة من قيمتها ومن ثم يترك المجال للسوق بأن يحدد الكمية التي تستوردها من هذه السلعة.

أما فيما يخص تطبيق نظام الحصص فعادة ما يكون مقترنا و مكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد و يحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، و قد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، وقد

[1] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية – دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية–**، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2] فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص22.

[3] عبد الكريم عبد الخالق وأيوب بوخلط، مرجع سبق ذكره، ص ص21-22.

يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها. قد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.

رابعا: الإغراق

هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتميز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية، ويمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين أنواع ثلاثة من الإغراق : الإغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية وطارئة، والإغراق القصير الأجل أو المؤقت والذي يتحقق بالغرض المنشأ من أجله والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها، وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه وخاصة بحسب مرونة الطلب السائد به، وبالطبع تختلف آثار سياسة الإغراق من وجهة نظر الدولة المستوردة عنها من جانب الدولة المصدرة، ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية وتتأكد ضرورة التدخل إذا ما كان الإغراق يهدف القضاء على المنافسة في السوق المحلية ثم استغلالها لرفع الأثمان كما في حالة الإغراق المؤقت، ومن هنا تتضح خطورة الأثر الهدام للإغراق على هيكل الجهاز الإنتاجي واتجاهات التجارة الخارجية للبلاد، ويستقيم بالتالي القول بضرورة حماية الاقتصاد القومي من مخاطره بفرض القيود على حركات السلع التي يراد بها إغراق السوق الوطني والقضاء على المنافسة[1].

[1] عبابو الطيب، مرجع سبق ذكره، ص25.

المبحث الثاني: العلاقة بين سياسة الواردات والميزان التجاري

يعتبر الاستيراد في ميدان التجارة الخارجية نشاط اقتصادي مهم في سير نشاط المؤسسة من حيث توفير المواد الرئيسية المستعملة في عملية الإنتاج و الغير متوفرة في السوق المحلي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاستيرادية

أولا: مفهوم الواردات والاستيراد

الواردات هي إجمالي السلع والخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج، وبالتالي فهي مقابل الصادرات التي تمثل إجمالي السلع والخدمات التي تنتقل من الدولة نحو الخارج .

" الواردات هي جزء من الاستهلاك المحلي لدولة أو استثمارات منتجين أجانب ثم شراءها منهم.

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في العامل الخارجي والمستهلكة داخل الوطن، وزيادة الواردات قد تأدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية[1].

الواردات هي توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة من أجل التنمية الاقتصادية، وكذلك توفير السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج وتنويعه[2].

ويقصد بعملية الاستيراد تلك العملية التي من خلالها تدخل البضائع أو المنتوجات الأجنبية إلى الإقليم المحلي، والبضائع المعنية بعملية الاستيراد تستقبل في البلد المستورد إما لسد الاحتياجات المحلية أو بغرض العبور أو إعادة تصديرها بعد تعديلها .

الاستيراد هو أيض عملية دخول أي سلعة للإقليم الجمركي الوطني.

والاستيراد هو تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها وبصفة نهائية غير المقيم في البلد وذلك بغرض النظر عن المقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.

كما يعرف على أنه جلب السلع من الخارج وإدخالها إلى البلد المستورد لغرض بيعها و يكون الاستيراد من المناطق الحرة ومن الأسواق الحرة بالداخل ومن المعارض والأسواق الدولية ومن المعارض الأخرى المرخص بإقامتها طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج. أو هو تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها

---

[1] آمال حاجي، **أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2013/1970 –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي البواقي، 2015، ص08.

[2] إلياس قوجيل، **تأثير بعض العوامل الاقتصادية على الواردات الغذائية في الجزائر – دراسة قياسية 2015/1970 –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي البواقي، 2017، ص03.

وبصفة نهائية غير المقيم في البلد وذلك بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها[1].

ثانيا: مفهوم السياسة الاستيرادية[2]:

قد تؤدي حرية التجارة في بعض الأحيان إلى آثار سلبية على الدول المشاركة، ويعتمد ذلك على طبيعة هذه الدولة، من حيث الموارد المتاحة لها، وكذلك علاقاتها التجارية الخارجية، ولهذا فإن الدولة تتدخل في حرية التجارة وخصوصا من جانب الواردات باستخدام السياسات الاستيرادية، والتي يمكن تقسيمها كماي لي:

- ☒ السياسة الضريبية: وهي كل ما تفرضه الدولة من ضرائب على السلع والخدمات القادمة من الخارج فالضريبة المفروضة على هذه السلع تسمى ضريبة الاستيراد.
- ☒ السياسات غير الضريبية وتشمل جميع القيود غير الضريبية على السلع والخدمات الداخلة إلى الدولة، ومن بين هذه القيود على الواردات سياسات التحديد الكمي للمستوردات أو ما يسمى بنظام الحصص.

الممارسات المقيدة للاستيراد وتشمل قيام الحكومة بالتمييز في مشترياتها ضد السلع والخدمات الأجنبية واشتراط تحديد مكان انتاج السلعة.

وتكون ضرائب الاستيراد على ثلاث أنواع كما يلي:

- ضريبة استيراد نوعية: وتفرض هذه الضريبة على شكل مبلغ ثابت من النقود على كل وحدة من وحدات السلعة المستوردة، وهو يختلف باختلاف نوع السلعة المفروض عليها الضريبة.
- ضريبة قيمية (ضريبة القيمة المضافة) : وتكون نسبة معينة من سعر السلعة المستوردة.
- الضريبة المركبة على الواردات: الضريبة المركبة التي تجمع بين الضريبة النسبية والضريبة النوعية المفروضة على نفس السلعة حيث تفرض كنسبة مئوية على القيمة الاجمالية للسلعة المستوردة بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة من نفس السلعة، ويتصف هذا النوع من الضريبة بشموله لصفات الضريبة النوعية وضريبة القيمة.

[1] عشي عبد الحميد، **مراحل واجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر – دراسة حالة عملية الاستيراد في مؤسسة الانابيب ALFAPIPE –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2022، ص ص 06-07.

[2] بلقيس صاحبي، **أثر قيود الاستيراد على إمكانية تطوير شبكة مناولة السيارات في الجزائر – دراسة مقارنة مع تونس والمغرب –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي البواقي، 2019، ص ص 20-21.

المطلب الثاني: الميزان التجاري وأهميته

أولا: تعريف الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري بأنه عبارة عن بيان موجز لكافة المعاملات الخاصة بالصادرات والواردات من السلع والخدمات، والتي تتم خلال فترة إعداد ميزان المدفوعات، وتمر بحدود الدولة الجمركية[1].

ويقصد أيضا بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية ، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات ، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا2.

كما أنه يعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة عادة ما تكون 3 أشهر، وبهذا يتم تقييم العلاقة بين كل من الصادرات والواردات3.

يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية و المتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري4.

حيث ينقسم الميزان التجاري الى قسمين: الميزان السلعي (ميزان التجارة المنظورة) ويضم صادرات الدولة من السلع الملموسة ناقصا واردات الدولة من السلع الملموسة. وميزان الخدمات (ميزان التجارة غير المنظورة) ويضم صادرات الدولة من الخدمات ناقصا واردات الدولة من الخدمات[5].

ثانيا: أهمية الميزان التجاري[6]:

- يشكل الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.

---

[1] بلفة إيمان وقادري علاء الدين، **أثر تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري – دراسة قياسية للفترة (2000–2019) –**، مجلة الابتكار والتسويق، مخبر بحث إدارة الابتكار و التسويق جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس المجلد 10، العدد 02، 2023، ص159.

[2] دادة مُحَمَّد، **دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري باختيار علاقة التكامل المشترك – دراسة حالة الجزائر خلاص الفترة 2013/1970 –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة اقاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص11.

[3] بلفة إيمان وقادري علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص159.

[4] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها –دراسة حالة الجزائر –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2015، ص117.

[5] بلفة إيمان وقادري علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص160.

[6] بوشعالة مليكة، **أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2019)–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي البواقي، 2021، ص ص39–40.

- يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي، مثلا على أن الصناعة كفؤة جدا، وأن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي وبنيوي للميزان التجاري، لسبب الضعف التنافسي للصادرات، وتحاول كل الدول تحقيق فائض لميزانها التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية والصادرات السلعية للبلد.
- يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي لميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف تنوعه وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنوعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز ميزانها التجاري.

المطلب الثالث: أثر سياسة الواردات على الميزان التجاري

تستعمل سياسات الواردات المعتمدة في بعض الدول من أجل التخلص من حالة العجز التي تعد أكثر حالات الاختلال في الميزان التجاري حيث يكون فيها الاستهلاك المحلي يفوق الانتاج الوطني خاصة في الدول المتخلفة والناشئة، ومن أجل التخلص من العجز فإن برنامج التعديل الهيكلي يركز على الدخل الوطني والانتاج المحلي من خلال العمل على زيادة الانتاج المحلي وتدعيم الصناعة المحلية والذي ينعكس بدوره على زيادة الدخل الوطني أو من خلال الاعتماد على سياسة التقليص من حجم الاستهلاك كون بعض البلدان يتعذر عليها زيادة الانتاج نتيجة للعجز الذي تشهده على مستوى وحدات الإنتاج لذا تلجأ إلى سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية والتي ينتج عنها تخفيض في حجم الواردات نتيجة لارتفاع الأسعار الأجنبية وبالتالي التقليص من حجم الاستهلاك[1].

[1] كياس أسامة وبيبي يوسف، **العلاقة التشابكية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري – حالة اقتصاديات الدول الناشئة –**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 25، العدد 01، 2022، ص445.

المبحث الثالث: عرض لأهم الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بمحاور الدراسة

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية، ونتعرض لأبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة وهي كما يلي:

1- شيخي حفيظة ، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد جامعة وهران ، 2011/2012.

- تهدف هذه الدراسة التحليلية لتقديم الجادة لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر وأهم التطورات التي عرفها الميزان التجاري الجزائري في ظل التحولات الراهنة، تهدف أيضا الدراسة إلى إكمال الدراسات السابقة عن ملف الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة وتفتح هذه المحاولة آفاقا لدراسات أخرى جديدة مكملة لها .
- أهمية هذا البحث في محاولة الربط بين المعرفة النظرية المكتسبة وتحليل المكاسب الحقيقية من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مستقبلا على الاقتصاد الوطني الذي لم يبلغ بعد مرحلة المرونة والنضج الاقتصادي.

2- ميلودي عمار، ولهي بوعلام السياسة الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة : 2015-2017 ، مجلة دفاتر الاقتصادية، مجلد 09، العدد 01، جامعة عاشور زيان الجلفة، سبتمبر 2017.

- تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية ترشيد الواردات في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية، حيث تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي ترتكز أساسا على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفة الجمركية.
- وقد اعتمدت الدراسة على تحليل وتقييم مفعوم أهم الإجراءات التي استخدمتها الجزائر في إطار السياسات الجمركية لتقليل الواردات، ومن أهمها التحكم في التركيز السلعي للواردات، معدات الحقوق الجمركية، إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة، واخيرا مراقبة سعر الصرف، واستخدمت الدراسة التحليل الإحصائي للواردات لتقييم آثار تلك السياسات الجمركية على قيمة الواردات.
- وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- كان الدافع الرئيسي لإعادة النظر في السياسات الجمركية للجزائر هو الانخفاض في أسعار النفط بعد 2014، وبالتالي عجز متزايد في الميزان التجاري، مما يدل على تحكم العوامل الخارجية في تغير السياسات الجمركية بالجزائر .

3- مسغوني منى: علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة ما بين 1970-2001 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية تخصص دراسات اقتصادية جامعة ورقلة، 2005.

- حيث تعرضت لاستراتيجية إحلال الواردات كنظرية تعتمد على السياسة الاستيرادية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و مستمرة.
- حيث اعتمدت التجربة الجزائرية كنموذج في تحديد موقع استراتيجية إحلال الواردات في نماذج النمو وذلك بتقدير وتقييم مدى العلاقة بين سياسة الواردات والنمو الاقتصادي و يمكن الاعتماد عليها في تحديد جانب من العلاقة بين كل من الواردات والنمو الاقتصادي .

4- آمال حاجي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية 1970/2013 -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي البواقي، 2015.

- حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور مصادر النمو الخارجية وبشكل محدد الواردات على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التعرف على السياسة الخارجية المتبعة في الجزائر، وتحديد العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي.
- وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- أن تحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم، سواء في السوق المحلية أو في الأسواق الخارجية وذلك من خلال وضع جهاز إنتاجي قوي.

5- وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2019.

- حيث تهدف هذه الدراسة إلى الطرق لمسار تحرير وواقع التجارة الخارجية في الجزائر.
- وقد تم التوصل إلى عدة نتائج منها:

- يعتبر توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية بداية من تسعينيات القرن العشرين نتيجة الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني سنوات الثمانيات من القرن العشرين نتيجة الصدمة النفطية لسنة 1986، ووقوعها في أزمة المديونية ولجوئها إلى المؤسسات الدولية، وبالتالي تطبيق أفكار وإيديولوجيات الفكر الليبرالي الحر.

6- عبد الكريم عبد الخالق وأيوب بوخلط، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر الفترة 2025/2010 –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة، 2019.

- حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثير التجارة الخارجية على الميزان التجاري.
- وقد توصلت إلى عدة نتائج منها:

- أن للسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية منها، وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات أو وسائل كمية في نظام الحصص و تراخيص الاستيراد، كما توجد وسائل تنظيمية كالمعاهدات و الاتفاقات التجارية و اتفاقات الدفع، و الحماية الإدارية.

7- نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية آثارها على الوادرات – دراسة حالة الجزائر – مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022.

- حيث تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد آثار التجارة الخارجية على الواردات من سنة 2015 إلى 2017.
- وقد تم التوصل إلى عدة نتائج منها:

- أن السياسة الحمائية بمختلف إجراءاتها والواجب تطبيقها من طرف الجزائر تؤدي إلى الحد من الواردات. حيث لوحظ من خلال الدراسة التحليلية لتطور الواردات الجزائرية في ظل التغير المستمر للسياسات التجارية المنتهجة في البلاد أن هذه الأخيرة لم تستطع كبح الارتفاع الرهيب لقيمة الواردات الجزائرية خصوصا تلك الكمالية وهو ما ينفي التأثير الايجابي لهذه السياسات ورغم تنوعها في التحكم في الواردات.

8- سويح جمال ومحجوبي حمزة، تقيم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2023.

- حيث تهدف هذه الدراسة عموما إلى إبراز الأسباب التي أدت إلى تبني السياسات التجارية الحمائية في الجزائر ، ومدى فعالية هذه السياسات وأهم النتائج المترتبة عنها
- وقد تم التوصل إلى عدة نتائج منها:

- من نتائج تقييد الواردات هو ارتفاع أسعار عدة مواد وسلع بسبب نقص العرض، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في تعويض هذه السلع، فمثلا منع استيراد السيارات أدى إلى ارتفاع أسعارها بنحو 50% وأحيانا أكثر، ونفس الأمر يتعلق بمواد البناء والخشب ومواد التجميل والمواد الغذائية والأدوية وغيرها من السلع بل وندرتها واختفائها أحيانا مثل مادة الحليب وبعض الادوية الضرورية وقطع غيار السيارات وإن وجدت فهي تفتقر لمعايير للجودة والسلامة.
- والأسوأ من ذلك كله هو أنه قد تكون سياسة تقييد الواردات غير فعالة في تحقيق أهدافها، خاصة في تنشيط الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

9- Simon Evenett et al, Trade Policy Responses to the COVID-19 Pandemic Crisis, World Bank Group, 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تقديم تقييم وصفي لتدابير السياسة التجارية المنفذة استجابة لوباء كوفيد -19.
- محاولة فهم دوافع استجابات السياسة التجارية لكوفيد- 19.

- وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها :

- كانت هناك قفزة كبيرة في نشاط السياسة التجارية خلال فترة الدراسة.
- استجابت البلدان الجائحة كورونا بمجموعات مختلفة من ضوابط الصادرات وتدابير تحرير الواردات، فقد تصرف البعض لتقييد الصادرات وتحرير الواردات، في حين أن البعض الآخر يتصرف فقط بهامش واحد، إما تقييد التجارة أو تحريرها.

10- Moritz SOLOMOU, "Trade and Economic Growth: Historical Evidence", 2009, SCHULARICK, Solomos.

- ركزت هذه الورقة على العلاقة بين النمو والتعريفات الجمركية حيث أظهرت أن التجارة الحرة لا تؤثر سلبا على النمو على غرار البيئة الدولية.
- وتم استخلاص أن أهم العوامل الخارجية المساعدة في تحرير التجارة الخارجية هو الانفتاح الحقيقي في أسعار الصرف مع التأكيد على سياسات التعريفات الجمركية؛ ومع ملاحظة أنه لم يكن من السهل

إثبات أن سياسات التعريفات الجمركية وانفتاح أسعار الصرف الفعلي الحقيقي تعتبر كمحددات للنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية.

أولا: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والحالية.

تكمن أوجه التشابه في:

1- إلقاء نظرة حول مفهوم السياسة التجارية والتعرف على أدواتها وأساليبها.

2- التعرف على مسار السياسة التجارية في الجزائر.

3- تحليل تطور الميزان التجاري والواردات في الجزائر.

4- استنتاج أن السياسات التجارية المنتهجة لم تحقق معظم الأهداف المرجوة منها.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية.

تكمن أوجه الاخلاف في:

1- الفترة المدروسة في هذا البحث من 2010 إلى غاية 2020.

2- التركيز في هذه الدراسة على سياسات ضبط وترشيد الواردات أثرها على الميزان التجاري.

خلاصة الفصل

عرفت التجارة الخارجية مذهبين أساسيين احدهما يتمثل في مذهب الحرية والذي يحث على ترك التجارة حرة دون قيود وبذلك انتقال السلع والخدمات بكل حرية بين مختلف الدول دون أن تعترضها عوائق، ولهذا المذهب حججه، أما المذهب الثاني وهو المذهب الحمائي فيدعو إلى تدخل الدولة في عمليات التجارة الخارجية وذلك عن طريق فرض قيود على الصادرات والواردات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة، ولهذا المذهب أيضا حججه.

وقد تبين في الواقع انه لا يمكن لأي دولة مهما كانت متقدمة أو نامية إتباع سياسة مطلقة سواء كانت سياسة الحرية أو الحمائية، بل تتبع معظم الدول مزيجا من الحرية والتقييد ولتطبيق هذه السياسات التجارية يعتمد على وسائل وأساليب تعرف بأدوات السياسة التجارية والتي من شأنها تحقيق الأهداف العامة للدولة.

الفصل الثاني:

الأدبيات التطبيقية للدراسة

تمهيد

عرفت سياسة الاستيراد في الجزائر عدة تطورات فبعد التطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة في المبادلات الخارجية خلال السبعينات، ثم الاحتكار التام خلال الثمانينات أخذت هذه السياسة اتجاه مغاير مع بداية التسعينات وهذا سعيا لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية واتباع إيديولوجيا السوق.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى:

1- تطور مؤشرات السياسة التجارية كمبحث أول

2- الإجراءات المتخذة لضبط وترشيد الواردات في الجزائر في المبحث الثاني

3- تقييم آثار سياسات ضبط الواردات على رصيد الميزان التجاري في المبحث الثالث والأخير.

المبحث الأول: تطور مؤشرات السياسة التجارية

المطلب الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية في الجزائر

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على الوضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة، ولكن ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى الاحتكار هذا القطاع احتكارا إداريا وتنظيميا ولكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1986 ولجوؤها إلى المؤسسات الدولية (FMI) الأمر الذي فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول الى اقتصاد السوق.

1- مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية (1962-1969)[1]:

اعتمدت الجزائر في الفترة الرقابة على التجارة الخارجية الممتدة من 1963-1970 في سياستها التجارية على مجموعة من الأدوات الحمائية تمثلت في :

- ☒ في سنة 1963 صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريفة جمركية، حيث ميزت بين رسوم جمركية حسب تصنيف المنتجات، حيث تم تحديد تعريفة 10 % لسلع التجهيز و المواد الولية، وتعريفة في حدود 5 إلى 20% للمنتجات نصف المصنعة، و تعريفة من 15 إلى 20% للمنتجات تامة الصنع، و رسوم جمركية حسب مصدرها الجغرافي حيث فرضت تعريفة منخفضة خاصة بفرنسا حتى تستفيد من القرض الفرنسي الممنوح آنذاك تعريفة جمركية مشتركة خاصة بالدول التي ترتبط معها الجزائر باتفاقيات تجارية، وتعريفة جمركية عادية لبقية دول العالم.
- ☒ أما التعريفة الجمركية لسنة 1968 تميزت بتعريفة جمركية تفضليه حسب المناطق الجغرافية خضعت لها المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوروبي بما في ذلك فرنسا، و تعريفة جمركية حسب أصناف السلع المستوردة، إعفاء شبه تام على وسائل التجهيز، المواد الخام معفاة، المواد شبه الخام نسب منخفضة بالنسبة للمواد الأساسية، و نسب مرتفعة بالنسبة للمواد التي يمكن الحصول عليها من طرف الشركات الوطنية، كما فرض معدل منخفض على السلع الضرورية و السلع ضرورية من الدرجة الثانية، في حين تخضع السلع الكمالية لمعدل الحظر 100-150%

[1] سمية بونوة ومنير نوري، **أثر تغيرات السياسة التجارية الخارجية على التبادل التجاري للجزائر – دراسة قياسية –**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 03، العدد 02، 2017، ص96.

☒ تحديد نظام الحصص في إطار المرسوم رقم 63/188 بتاريخ ماي 1963 المتضمن لتقيد الواردات، يتم تقدير حجم الواردات السنوية من خلال تحديد الحصص الكلية من كل مجموعة من السلع المرغوب في استيرادها من كل مجموعة من الدول التي تحظى بامتياز التعامل التجاري مع الجزائر.

كان الهدف من إجراء الرقابة على التجارة الخارجية هو :

- ✓ إعادة توجيه الواردات
- ✓ كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة
- ✓ حماية الإنتاج الوطني ، وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

2- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989):

ابتداء من جويلية 1971 تم اقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.

لم تشهد فترة 1970 الى 1973 صدور تشريع موحد يتناول تنظيم التجارة الخارجية، بل على العكس واصلت العمل بآليات فكرة الرقابة رغم اعلان الاحتكار، ولقد كانت الأهداف المتوخاة من نظام الاحتكار هي حماية الاقتصاد الوطني وتنميته والتحكم في الميزان التجاري، كذلك حماية الطبقة الاجتماعية، ولكن اثبتت التجربة من إعلان الاحتكار سنة 1970 وتكريسه سنة 1974 بموجب الأمر 12/74 أن للمؤسسات العمومية الحائزة على سلطة الاحتكار أساءت استغلال هذا الامتياز ومع هذه الظروف شرعت السلطة الجزائرية في الاعداد لمشروع القانون خاص بوظيفة الاحتكار، وهو قانون رقم 78/02 المؤرخ في 1978/02/01 والذي اعتبر آنذاك كقانون اطار لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، لكن هناك عدة انتقادات وجهت لهذا القانون حيث رأوا فيه أنه مجرد قيود شكلية على التجارة الخارجية دون ان يتضمن سياسة واضحة. وكان هدف الدولة من وراء الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وادماجها في اطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت الرقابة[1].

[1] بن بكريت إيمان وغراس ليلى، **أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية الصادرات خارج المحروقات – دراسة حالة الجزائر 2015/1990 –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج شعيب عين تموشنت، 2017، ص49.

3- مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية

بعدما ثبت فشل الدولة في فكرة احتكارها للتجارة الخارجية ظهرت فكرة التحرير وذلك وفق إمكانيات إنشاء هيئات وطنية وأجنبية للإستراد والتصدير وهذا بصدور قانون المالية التكميلي لسنة 1990 وصدور قانون 16-90 والمنشور 63 الصادر في 20 أوت 1990 عن وزير التجارة والتنظيم، كل هذا كان أول خطوة في اتجاه إلغاء إجراءات النظام الذي كان سائد قبل التسعينيات وتعويضه بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك مباشرة باعتبار أن البنوك هي همزة وصل بين المتعاملين التجاريين[1].

فمع بداية تسعينات القرن الماضي نجد أن دستور 1989 قد أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية، حيث نص على ما يلي:

- ✓ القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية ما عدا الميادين الاستراتيجية.
- ✓ حرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين والأجانب.
- ✓ إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحر.

وبالتالي فإن توجه الدولة نحو اقتصاد السوق ظهرت معالمه قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، والإجراءات التي رافقتها كتشجيع القطاع الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي وتحرير أسعار السلع الزراعية والتنازل عن أملاك الدولة والتي اعتبرت كلها كبوادر التوجه نحو اقتصاد السوق. وبذلك سنت الجزائر جملة من القوانين والتشريعات وتعديل بعضها لتتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة خاصة في مجال تنظيم التجارة الخارجية[2].

أ- مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية (1990-1993)[3]:

حيث اتسمت بصدور قانون النقد والقرض 90-10 وتم ادخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة وذلك لتفكيك الاحتكار وسمح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية ابتداء من أفريل 1991. وبالتالي تم الغاء تراخيص الاستيراد،وقد تمت اجراءات تحرير التجارة بصفة جزئية في قانون لمالية التكميلي لسنة 1990 الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة بالسماح لهم باستيراد البضائع واصدر عدة أنظمة منها 90-02 المتعلق بفتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة 90-03 المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال من والى الجزائر و

[1] شيخي حفيظة، **ترشيد السياسة التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي – المنظمة العالمية للتجارة –**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم للتسيير والعلوم لتجارية ، جامعة وهران، 2012، ص98.

[2] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2019، ص ص 264-265.

[3] بن بكريت إيمان وغراس ليلى، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

90-04 المتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة. واستمرت مراحل عملية التحرير اذ ظهر نظام تجاري جديد أقام دعائمه قانون المالية لسنة 1990 وكان أول الخطوات لتبديل النظام القديم والمتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد PGI وميزانية العملة الصعبة، وتعويضه بمخطط تمويل خارجي تحت اشراف البنوك مباشرة، وبعد صدور مرسوم 37/91 ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية وقام برسم الاطار العام العملية التحرير التدريجية.

ب- السياسة التجارية المطبقة في فترة تحرير الكلي للتجارة الخارجية[1]:

في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة 1994-1998، وفي إطار الانفتاح التجاري والاندماج الجهوي حدث تحرير كلي للتجارة الخارجية، وذلك بالاعتماد على السياسات التجارية التالية:

- عرفت المنظومة الجمركية تعديلا من خلال تخفيف أسلوب الحماية الجمركية في الفترة الممتدة 1994 إلى 2006، وجعل هذه المنظومة تعمل وفقا للمعايير الجمركية الدولية، و ذلك حسب قوانين المالية التالية:

✓ تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، و في أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاثة مواد فقط ، والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995، وفي ظل قانون المالية لسنة 1996 تم تعويض نسب الرسوم الجمركية بنسب أقل من سنة 1995، وأصبحت ستة معدلات حسب قانون المالية لسنة 1997. أما بالنسبة للضريبة الجمركية لسنة 1999 فقد جاء قانون المالية لسنة 1998 بالاستغناء عن معدل 3%.

- الملاحظ لقانون المالية لسنة 2000 نجده استخدم نفس المعدلات لسنة 1997، حيث الضريبة الجمركية 15% فرضت على تدعيم الاستثمارات في منتجات التجهيزات الصناعية والتي تستورد بغرض تركيبها داخل الوطن و 5% على المنتوج الصناعي غير تامة الصنع.
- وفي ظل قانون المالية التكميلي لسنة 2001، تم تخفيض التعريفة الجمركية من 45% إلى 40 كما تضمن هذا القانون تطبيق الحماية على مجموعة من المنتجات حيث تم تخفيض معدلات الضريبة بشكل تدريجي إلى أن وصل 12%% مع حلول سنة 2006.
- كما تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل و يتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة، و كذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية، وكذلك إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها.

[1] سمية بونوة ومنير نوري، مرجع سبق ذكره، ص98.

- ومنذ بداية العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تم إلغاء نظام التراخيص و الحظر ، حيث تم إلغاء السلع المحظورة استيرادها تدريجيا؛ فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية.

المطلب الثاني: تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال 2010-2020

نتناول تطور المبادلات التجارية للجزائر من خلال عرض إجمالي الصادرات والواردات، ثم نتطرق إلى التوزيع السلعي للواردات

أولا: **تطور المبادلات التجارية للجزائر**

شهدت المبادلات التجارية للجزائر تطورات مختلفة، ولتوضيح هذه التطورات ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطور المبادلات التجارية للجزائر **الوحدة: مليون دينار**

السنة	الصادرات	الواردات	الرصيد التجاري
2010	4,333,587.40	3,011,807.60	1,321,779.80 (فائض)
2011	5,374,131.30	3,442,501.60	1,931,629.70 (فائض)
2012	5,687,369.40	3,907,071.90	1,780,297.50 (فائض)
2013	5,217,099.00	4,368,548.40	848,550.60 (فائض)
2014	4,917,598.20	4,179,708.30	737,889.90 (فائض)
2015	3,481,837.00	5,193,460.00	-1,711,623.00 (عجز)
2016	3,161,344.00	5,115,135.00	-1,953,791.00 (عجز)
2017	3,857,097.00	5,099,907.00	-1,242,810.00 (عجز)
2018	4,873,960.29	5,403,232.97	-529,272.68 (عجز)
2019	4,275,399.03	5,005,302.53	-729,903.50 (عجز)
2020	3,016,678.53	4,360,320.30	-1,343,641.77 (عجز)

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات والبنك الدولي

نلاحظ أن الواردات الجزائرية في نمو مستمر، حيث قدرت سنة 2010 ب 3,011,807.60 مليون دينار لتصل إلى 5.193.460.00 مليون دينار سنة 2015 ثم تراجعت إلى نسبيا في سنتي 2016 و 2016 لترتفع من جديد لتصل إلى 5,403,232.97 سنة 2018 وتتراجع مرة أخرى في سنتي 2019 و 2020 بفرق 1,000,000 مليون دينار.

- **مؤشر مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2010-2020**

تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية حيث أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير وتذبذب مستمرين من سنة لأخرى كما هو مبين في الجدول رقم 02 والشكل التالي يبين نسبة مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020 :

الجدول رقم 02: مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2010-2020

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الواردات	نسبة الواردات إلى الانتاج
2010	161.21	40.473	25.11
2011	200.02	47.247	23.62
2012	209.06	47.49	22.72
2013	209.75	54.852	26.15
2014	213.81	58.58	27.40
2015	165.98	51.501	31.03
2016	160.03	47.089	29.43
2017	167.39	45.957	27.46
2018	173.76	49.33	28.39
2019	169.99	41.934	24.67
2020	171.87	44.132	25.68

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي

الشكل رقم 01: نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2010 إلى 2020

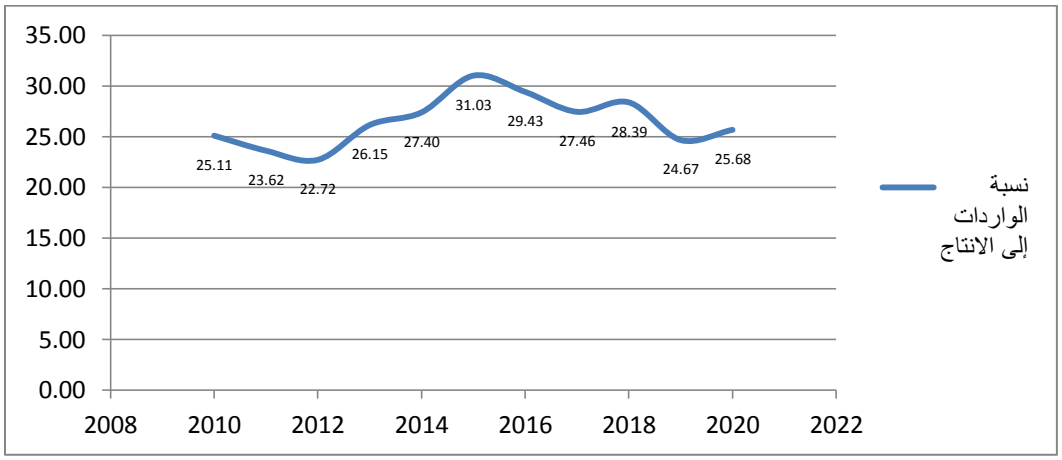

المصدر : من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي بلغت أعلى مستوياتها 31,02% سنة 2015 وبلغت أدنى مستوياتها 16,74 سنة 2012 ،وعلى هذا الأساس يتبين لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات، له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية من خلال توجهها مباشرة إلى السوق المحلية حيث بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 23,54% مما أن حوالي ربع الطلب الكلي على السلع والخدمات تم تلبيته باللجوء إلى يعني الاستيراد.

ثانيا: التوزيع السلعي للواردات من سنة 2010 إلى 2020

يتميز الهيكل السلعي للواردات الجزائرية بالثبات النسبي لمكوناته، حيث نجد سيطرة التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية، ويليها السلع نصف مصنعة على الواردات الجزائرية، حيث تستحوذ هذه البنود على حوالي 94 % من الواردات، وهذا كفيل بإبراز مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج، وضعف هيكله الانتاجي، وخاصة ما تعلق منه باستيراد الغذاء من الخارج.

الجدول رقم 03: قيم الواردات من السلع حسب أنواعها **الوحدة: مليون دولار**

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية	6058	9850	9022	9580	11005	9316
الطاقة وزيت التشحيم	955	1164	4955	4385	2879	2376
المواد الخام	1409	1783	1839	1841	1891	1560
المنتجات نصف المصنعة	10098	10685	10639	11310	12852	12034
سلع التجهيزات الزراعية	341	387	330	508	658	664
سلع التجهيزات الصناعية	15776	16050	13604	16194	18961	17076
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	5836	7328	9997	11210	10334	8676
المجموع	40473	47247	50386	55028	58580	51702

	2016	2017	2018	2019	2020
المواد الغذائية	8224	8438	8573.58	8072.3	8094.91
الطاقة وزيت التشحيم	14613	14504	1078.1	1436.2	915.55
المواد الخام			1900.25	2012.2	2299.42
المنتجات نصف المصنعة			10965.84	10297.52	7967.61
سلع التجهيزات الزراعية			564.76	457.7	205.94
سلع التجهيزات الصناعية	15915	14606	16488.96	13202.4	9157.73
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	8338	8511	6761.7	6455.8	5750.68
المجموع	47090	46059	46333.19	41934.12	34391.84

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي

نلاحظ الواردات سجلت الواردات تزايدا طيلة الفترة المعتبرة، إلا أن نسب تزايدها تباينت من سنة لأخرى حيث قدرت أكبر نسبة تزايد سنة 2011 قدرها 16,73 بقيمة 6 مليار و 774 مليون دولار، لتحتل سنة 2010 المرتبة الأخيرة بنسبة تزايد 3% بقيمة مليار و 179 مليون دولار، في حين سجلت السنوات 2012 ،2013 ، 2014 نسب تزايد قيمها 6.62%، 9.23%، 6.45% على الترتيب.

سجلت الواردات تراجعا في معظم سنوات الفترة المعتبرة، إلا أن نسب تراجعها تباينت من سنة لأخرى، حيث قدرت أكبر نسبة انخفاض سنة 2020 قدرها 17.99% عن 2019 بقيمة 7 مليار و 542.48 مليون دولار مسجلة أقل قيمة لها ب 34 مليار و 391.64 مليون دولار، تلتها سنة 2019 بانخفاض نسبته 9.49% وسنة 2016 ب 8.9%، لتحتل سنة 2017 المرتبة الأخيرة بنسبة انخفاض 2.19% بقيمة مليار و30 مليون دولار، إلا أن سنة 2018 عكس بقية السنوات سجلت فيه الواردات ارتفاعا طفيفا قدر ب 271.21 مليون دولار عن سنة 2017 أي بنسبة زيادة 0.59% .

كما نلاحظ أن من الجدول أن واردات سلع التجهيزات الصناعية احتلت المرتبة الأولى ضمن الواردات، مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 18 مليار و 961 مليون دولار محققة ارتفاعا سنويا متوسطا بقيمة 764.4 مليون دولار أي بمعدل تزايد 4.21% سنويا وهو ما يفسر السياسة الاستيرادية للدولة في مجال الصناعة كالسيارات والآلات وغيرهما، تليها المنتجات نصف المصنعة محققة أقصى قيمة لها في نفس السنة قدرت 12 مليار و 852 مليون دولار بينما تبادلت المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الثالثة والرابعة مناصفة، فتفوقت السلع الاستهلاكية غير الغذائية في السنوات 2009، 2012، 2013 محققة أعلى قيمة لها ب 11 مليار و 210 مليون دولار، في حين حققت المواد الغذائية أكبر قيمة لها سنة 2014 قدرت ب 11 مليار و5 مليون دولار، أما المواد الخام فسجلت تزايدا طلية الفترة بأعلى قيمة سنة 2014 قدرت ب مليار و 891 مليون دولار محتلة المرتبة الخامسة في الثلاثة سنوات الأولى، لتتراجع إلى المرتبة السادسة بقية الفترة لصالح الطاقة وزيوت التشحيم التي ارتفعت بنسبة معتبرة سنة 2012 بنسبة 325 مسجلة أعلى قيمة لها بقيمة 4 مليار و 385 مليون دولار وتحافظ على مرتبتها في السنتين الأخيرتين بالرغم من تراجع قيمتها، في حين احتلت سلع التجهيزات الزراعية المرتبة الأخيرة إذ لم تتجاوز قيمتها 658 مليون دولار رغم ما تزخر به الجزائر من أراضي وموارد في هذا المجال الذي لا يزال متخلفا لاعتماده وسائل وطرق تقليدية.

ونلاحظ أيضا أن واردات سلع التجهيزات الصناعية احتلت المرتبة الأولى ضمن الواردات، مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 17 مليار و 76 مليون دولار محققة انخفاضا سنويا متوسطا بقيمة مليار و583.65 مليون دولار أي بمعدل تراجع 17.30% سنويا وهو ما يفسر سياسة مكافحة الفواتير المضخمة والحد من

الواردات كالسيارات، تليها المنتجات نصف المصنعة محققة أقصى قيمة لها في نفس السنة قدرت 12 مليار و 34 مليون دولار، إلا أنه في سنة 2020 تجاوزتها المواد الغذائية محتلة المرتبة الثانية بقيمة 8 ملايير و 94.91 مليون دولار مسجلة أكبر قيمة لها سنة 2015 قدرت ب 9 ملايير 316 مليون دولار محتلة المرتبة الثالثة، إلا أن السلع الاستهلاكية غير الغذائية تقدمت عليها في سنتي 2016 و 2017 والتي حققت أعلى قيمة لها ب 8 مليار و 676 مليون دولار سنة 2015 وأقل قيمة لها سنة 2020 متراجعة إلى المرتبة الرابعة، أما المواد الخام فسجلت تزايدا طلبة الفترة بأعلى قيمة سنة 2020 قدرت ب 2 مليار و 299.42 مليون دولار محتلة المرتبة الخامسة التي كانت ل للطاقة وزيوت التشحيم سنة 2015، هذه الأخيرة شهدت تراجعا في قيمتها إلى المرتبة السادسة، في حين احتلت سلع التجهيزات الزراعية المرتبة الأخيرة إذ لم تتجاوز قيمتها 664 مليون دولار ما يدل على استمرار تجاهل هذا القطاع الحساس المتعلق بتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائيين.

المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة لضبط وترشيد الواردات في الجزائر

المطلب الأول: الإجراءات الهادفة لترشيد الواردات خلال 2010 إلى 2019.

1- الإجراءات الجمركية:

إن الإجراءات الجمركية هي أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لتقليص الواردات جاءت في إطار قوانين المالية الرئيسية والتكميلية أهمها:

- يرخص باستيراد وجمركة التجهيزات المستعملة لأقل من سنتين والتي لم يتم إنتاجها أو انجاز تشكيلتها في الجزائر وسيتم استيراد هذه التجهيزات من طرف المقاولين والمنتجين لاحتياجاتهم الخاصة ويجب ان تحفظ في ذمتهم لمدة خمس سنوات على الأقل وترتبط عملية الجمركة بتقديم شهادة تتضمن سعر التجهيز وحالته يحررها البائع وتصادق عليها السلطة المؤهلة للدولة التي حررت فيها.
- تستفيد المسابك الخاصة المستوردة من طرف الصناعات المتخصصة في إنتاج السيارات الصناعية المجهزة بمحرك وتجهيزات هياكل المركبات المحمولة والسيارات المقطورة غير المزودة بمحركات من إعفاء من الرسوم الجمركية وذلك إلى غاية 2017/12/31.
- تعفى من الحقوق الجمركية المدخلات المستعملة في صنع المنتوجات الخاصة بصناعة الحديد أو من طرف مؤسسات البناء المعدني التابعة للوضعيات والوضعيات الفرعية.
- تعفى من الرسوم الجمركية المنتجات المستوردة من طرف الصناعات المتخصصة في إنتاج السيارات الصناعية المجهزة بمحرك وتجهيزات هياكل المركبات المحمولة والسيارات المقطورة غير المزودة بمحركات.
- يعفى من الحقوق الجمركية ويخضع للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة المقدر ب 7 % فول الصوجا وبذور الكولزا وعباد الشمس المستورد من طرف الصناعات الغذائية.

- غير أن قانون المالية لسنة 2017 شدد من إجراءات المراقبة وكذا العقوبات حيث تم تعديل المادة 182 من قانون الجمارك وبموجبها أصبحت جمركة السلع المستوردة في إطار القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع تخضع لترخيص مسبق من قبل إدارة الجمارك، ويحدد هذا الترخيص الأجل الضروري من اجل تسوية كل عملية استيراد البضائع الموجهة للوضع تحت هذا النظام. وفي ذات السياق تك تعديل المادة 182 مكرر[1].

[1] ميلودي عمار وولهي بوعلام، **السياسات الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2017/2015 –**، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 08، العدد 02، أفريل 2018، ص ص250-254.

2- إجراءات كبح الواردات نتيجة تراجع أسعار النفط

حيث أن تراجع أسعار النفط منذ 2014 ، كان الدافع الأساسي للجزائر لاتخاذ حزمة من الإجراءات بهدف كبح الواردات، ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي[1]:

- إدخال التخصص في نشاط الاستيراد عن طريق اعداد دفتر شروط، يحدد واجبات المستوردين، وهذا لا يعني منعهم من ممارسة نشاط استيراد السلع الي تدخل في مجال اختصاصهم، و إنما الممارسة في ظل احترام قواعد الشفافية والمنافسة والجودة.
- إعداد دفتر شروط للاستيراد مما يسمح بإعداد بنك معلومات يشمل كل عمليات الاستيراد، وهذا بهدف الحد من التهرب الضريبي واستيراد سلع غير صالحة للسوق الوطنية من جهة ومكافحة تضخيم فواتير الاستيراد من خلال مراقبة سعر المادة المستوردة في موطنها الأصلي لتفادي حالات تضخيم الفواتير من قبل بعض المتعاملين من أجل تهريب العملة الصعبة. إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية الدولية التي وقعتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، تونس والدول العربية، وخاصة إذا كانت تحتوي على شروط مجحفة بالجزائر، حيث قامت بتجميد اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2015 ، بعد أن دخل حيز التنفيذ سنة 2005 ، وخلال هذه الفترة خسرت الجزائر 700 مليار دج كمداخيل جمركية، إضافة إلى تفاقم عجز الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ في المتوسط 22 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2005 - 2015).
- تطبيق الرسم الاضافي الوقائي المؤقت على الواردات، والذي يتراوح معدله بين 30 و 200 %، والذي سيسمح بحماية المنتوج الوطني وخفض الواردات، مع إعادة النظر فيه بشكل دوري من خلال التشاور مع الفروع الاقتصادية المختلفة.
- اضفاء الطابع الاحترافي للاستيراد عبر خفض الواردات الكمالية واستيراد السلع حسب الحاجيات الوطنية الحقيقية.
- تطبيق سياسة الدفاع التجاري، قصد المحافظة على قطاعات الانتاج الوطني من الاستيراد المكثف والعشوائي والإغراق، هذه الممارسات كانت نتيجة للانفتاح الاقتصادي والتجاري غير المدروس، وهو ما أثر سلبا على قطاعات الانتاج الوطني، ومن أهم آليات الدفاع التجاري هي وسائل الحمائية التجارية، من خلال قيود كمية وشروط صارمة في مجال الاستيراد.

[1] شنية سمير، **دور السياسة الجمركية في ترشيد الواردات – دراسة حالة الجزائر (2014–2018)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020، ص ص 113–116.

- التشدد في تقدير قيمة البضاعة لدى الجمارك، حيث يمكن الاعتماد على أسعار التجزئة في تقدير قيمة البضائع المستوردة إذا تطلب الأمر، وهذا منعا للتهرب من دفع الرسوم الجمركية من خلال اتفاق المستورد مع المورد على تخفيض قيمة البضائع في الفاتورة.
- التعليق المؤقت للتوطين البنكي لواردات الحمضيات والخضر الطازجة وتشديد الرقابة على تحويل الأموال تحت غطاء الاستيراد من خلال إلزام المتعاملين في التجارة الخارجية بإيداع طلبات توطين مؤقتة، قبل السماح للمستورد لتقديم طلب الخصم المباشر على مستوى المصارف، ويهدف هذا الإجراء لحصر طلبات التوطين على مستوى كل بنك، وتشديد الرقابة على عمليات التجارة الخارجية، كما قام بنك الجزائر بمنع البنوك في إطار التوطين البنكي من تحويل المبالغ تزيد عن رأسمال المستورد، بعدما كان يسمح للمستورد بتوطين ما يوازي ضعف رأسماله، وفي سنوات سابقة كان يسمح بالتحولات التي تضاعف هذا المبلغ إلى 5 مرات.

3- تشجيع المنتوج المحلي

يندرج قانون المالية 2014 الذي صادق عليه البرلمان والذي لا يتضمن أي ضرائب جديدة في إطار استمرارية سعي الحكومة لتشجيع الاستثمار المنتج والتحكم في الواردات وتحسين نوعية الخدمة العمومية ويتضمن أيضا أحكام تهدف عموما إلى ترقية الإنتاج الوطني وتقليص الاستيراد وتخفيض الأعباء الجبائية.

وحرصا على إعطاء الأولوية لإنتاج السيارات والتي شرعت فيها الجزائر بالشراكة مع المتعامل الفرنسي رونو فقد أقر القانون إعفاء السيارات المنتجة محليا بكل أنواعها من الرسم على معاملات السيارات الجديدة، في ذات السياق يريد جعل استيراد السيارات مقتصرا على وكالات السيارات ويرمي هذا الإجراء إلى تنظيم السوق الوطنية للسيارات الجديدة، وفي إطار آخر بغية تسهيل إنتاج الأسمدة تم اقتراح تخفيض الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات فيما يخص عمليات الإنتاج الموجهة للبيع في السوق الوطنية، أما الهدف من هذا الإجراء فيتمثل في الحرص على ترقية الإنتاج الوطني من الأسمدة[1].

4- نظام رخص الاستيراد

هي الإذن و السماح باستيراد البضاعة و قد تكون إلزامية لكافة البضائع المستوردة للسوق المحلي سواء أكانت خاضعة للرسوم الجمركية أو معفاة أو واردة لغايات الإدخال المؤقت، و تعتبر رخصة الاستيراد شخصية و لا يجوز التنازل عنها وتتضمن الرخصة عادة بيانات تخص اسم المستورد، صنف البضاعة، القيمة الثمن مع أجور

[1] وعلي كمال وبولة فطيمة، **الأحكام الجديدة المنظمة لنشاط الاستيراد والتصدير في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017، ص37.

الشحن و لا تشمل نفقات التحزيم و التأمين بجميع أنواعه، الكمية، بلد المنشأ، مركز الشحن، مركز التخليص تاريخ إصدار الرخصة تاريخ انتهاء مدة الرخصة و أية معلومات أخرى[1].

حيث لجأت الحكومة الجزائرية المتعاقبة منذ سنة 2014 مع انهيار أسعار النفط، إلى اتباع سياسة تجارية تتعلق بتقليص فاتورة الواردات والحد من نزيف العملة الصعبة، وهذا من خلال الاعتماد على نظام رخص الاستيراد، ولم يكن حينها خيارًا بقدر ما كان حلًا وقتيًا أملته الوضعية الاقتصادية الصعبة للبلاد، بعد أزمة انخفاض أسعار البترول، وشمل هذا الإجراء استيراد السيارات في الجزائر[2].

برر المشرع فرض رخص الاستيراد و اعتبرها ذات تأثير كبير على التجارة الخارجية بداية من سنة 2016 بالأسباب التالية :

- تساهم في تنظيم قطاع الواردات الذي لم تضبطه قيود طيلة السنوات الماضية عملا بمبدأ حرية التجارة.
- توقيف إغراق الأسواق المحلية ببضاعة ذات نوعية رديئة أو ضارة و تضاعف فاتورة الاستيراد التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية مما ألحق أضرارا وخيمة بالاقتصاد الوطني و الصناعة المحلية بشكل خاص
- يتم الحصول على الرخصة بموافقة وزارة التجارة و هذا بعدما يتقدم المتعامل بطلب مسبق على مستوى المصالح الإدارية التابعة لمنطقة النشاط 36 حددت مدة صلاحية رخص الاستيراد والتصدير بستة أشهر قابلة للتجديد وقابلة للتجريد في حال عدم استعمالها، كما أنها قابلة للطعن في حال رفض الطلب من طرف اللجنة الوزارية المشتركة المنصبة التي يرأسها الأمين العام لوزارة للتجارة وأعضاء عن مختلف القطاعات

وقد تلخص اهداف المشرع من فرض هذه الاحكام:

- إلزام مديريات التجارة الولائية والجهوية في التحكم في نشاط الاستيراد و فرض رقابة صارمة على سوق المنتجات المستوردة و نشاط الموردين
- تطهير القطاع عن طريق إزاحة المتعاملين الذين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية أو الذين لا يحترمون قواعد التجارة الخارجية و المتهربين من الضرائب والناشطين بدون سجلات تجارية والموردين غير المنضبطين فحسب أحكام قانون الجمارك والامر رقم 03-04 وقاته لا يسمح بإنجاز معاملة جمركية لأية بضاعة

[1] نعناعة بوحفص جلاب، **تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر بين ضوابط الحرية والتقييد**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، المجلد 01، العدد 03، ص ص259.260.

[2] عامر محمد لعجال، **ملف الاستيراد: عندما تتحول الرخصة إلى عائق تجاري**، مقال من الموقع: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/03، 10:51.

يعلق استيرادها أو تصديرها على إجازة أو رخصة أو شهادة أو أي مستند آخر قبل الحصول على ذلك المستند.

غير انه وفي عام 2018 تراجع المشرع عن هذه المقتضيات لان نظام رخص الاستيراد أثبت محدوديته ووصف بانه بيروقراطي يفتقد للشفافية فضلا عن تسببه في تذبذب في التموين بالسلع الغي النظام وتم إدراج وتطبيق بدائل أخرى كالرسم الجمركي الاضافي المؤقت على الواردات من السلع كاملة الصنع ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، في خطوة ترمي إلى تعزيز إجراءات حماية الإنتاج الوطني والتقليص من كلفة الواردات على الميزان التجاري ، لأن الرسوم المؤقتة تستجيب لظرف طارئ وتتميز بفعالية كبيرة، فيما قد يعكس تغيير الرسوم الدائمة صورة غير مستقرة عن اقتصاد البلاد

تبنى المشرع آليات مختلفة عن رخص الاستيراد لتأطير عمليات استيراد البضائع التي تنجز بكل حرية طبقا لأحكام الأمر 03-04 المعدل والمتمم المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد و تصدير البضائع وأيضا أحكام قانون المالية لسنة 2018 بتطبيق إجراءات ذات طابع متميز كالتسعيرة الجمركية و الرسم الداخلي للاستهلاك أو التعليق المؤقت لاستيراد بعض السلع وهي تدابير تقييدية على البضائع عند الاستيراد إلى غاية إعادة ضبط توازن ميزان المدفوعات[1].

المطلب الثاني: السياسات التجارية المنتهجة بعد 2019

1- السياسات التجارية المنتهجة خلال جائحة كوفيد-19

فرضت جائحة كوفيد-19 على الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات التجارية منها:

- اتخذت الحكومة عدة إجراءات للحفاظ على مخزونات المواد الأساسية من خلال قائمة تضمنت 30 منتجا منعت من التصدير لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، كما تم تسهيل إجراءات استيراد المواد الطبية والغذاء وفقا للمادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 20-109 المؤرخ في 5ماي سنة 2020 (أنظر للملحق رقم 01).
- الاعلان عن عدة تدابير لتخفيض فاتورة الاستيراد بـ 10 مليار دولار أمريكي بالنسبة للناتج الاجمالي من خلال منع استيراد المحاصيل الزراعية موسم الحصاد، تحسين المنتجات الخاضعة للضريبة الوقائية الاضافية و تطوير ملف وطني رقمي للمنتجات المصنوعة في الجزائر، وقف عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة خلال الربع الأول من 2021 ، بشكل قد يوفر نحو 3 مليارات دولار .

[1] نعناعة بوحفص جلاب، مرجع سبق ذكره، ص 260.

- نصت المادة 110 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على التراخيص باستيراد السيارات السياحية التي تقل عن ثلاث سنوات للمواطنين الخواص المقيمين، مرة واحدة كل ثلاث سنوات بواسطة عملتهم الخاصة المودعة بأرصدة حساباتهم بالعملة الأجنبية التي تم فتحها بالجزائر مع دفع جميع الحقوق والرسوم[1](أنظر للملحق رقم 02).

2- **سياسة التعليق المؤقت**

أما بالنسبة للتعليق المؤقت فيعمل المشرع من خلاله على منع استيراد بضائع معينة، والهدف من هذا الإجراء ضبط توازن المدفوعات وآخرها تقييدها مؤقتا ل 851 مادة بالمرسوم التنفيذي 18-02 مؤرخ في 7 جانفي سنة 2018، يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد، الصادر في الجريدة الرسمية عدد01 (**أنظر الملحق رقم 03**)، ليعدل سنة 2019 بقائمة تخص مركبات النقل البري والمحصورة في خمس أنواع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19-02 مؤرخ في 24 جانفي 2019 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 يناير سنة 2018 والمتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 06.

كما نلاحظ إدراج استثناءات لا علاقة لها باعتبارات اقتصادية غير تلك التي تدخل في إطار المجموعات الموجهة للصناعات التركيبية. وأخيرا قيد المشرع عملية استيراد المواد الأولية لبيعها على حالتها بشروط تأهيلية ذكرت ابتداء من المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 18-51 مؤرخ في 30 جانفي سنة 2018(أنظر للملحق رقم 04)، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 05-45 المؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2005، الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 06 وهي:

- أن تتوافر على المنشآت الأساسية للتخزين والتوزيع المناسبة والمهيأة وفقا لطبيعة وحجم وضرورات تخزين وحماية البضائع موضوع نشاطاتها، والتي تسهل على المصالح المؤهلة مراقبتها وحيازة وسائل نقل ملائمة الخصوصيات نشاطها.
- حيازة وسائل مراقبة الجودة والمطابقة الصّحية والصحة النباتية للمواد الغذائية المستوردة، بغض النظر عن المراقبة القانونية التي تمارسها المصالح المؤهلة.

[1] تواتي دونية و بودغدغ أحمد، **تطور التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الجزائر، في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19**، مجلة نماء لاقتصاد والتجارة، ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، المجلد 06، العدد 02، 2022/12/31، ص ص179-180.

- ويجب على الشركات التجارية المعنية الحصول على إثبات الالتزام بالشروط السابقة، تسلمها إياها المصالح المؤهلة لوزارة التجارة أو مصالح الوزارات المعنية، وذلك قبل الشروع في ممارسة النشاط.

من جهة أخرى بعد أن صدر المرسوم التنفيذي رقم 21-94 مؤرخ في 9 مارس سنة 2021، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 05-45 المؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2005، الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 20 بين المشرع أن ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها؛ لا تتم إلا بعد أن تقيد في السجل التجاري الالكتروني، والاكتتاب على حسب نوع النشاط إن كان منظما أو غير منظم في إحدى دفتري الشروط والتزامات الأطراف المرتبطة بهذا النشاط، المبينة من خلال المرسوم رقم 21-94 السالف الذكر في المادة 3 مكرر التي جاء فيها : "تمارس نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها على أساس مستخرجات السجل التجاري الالكتروني تحمل رموز نشاطات متجانسة تنتمي لمجموعة فرعية واحدة من مجموعات نشاطات الاستيراد المدرجة في مدونة الانشطة الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري"، والمادة 5 مكرر من نفس المرسوم ونصها كالآتي: " يجب على الشركات المعنية الاكتتاب، حسب الحالة في إحدى دفتري الاعباء اللذان يحدّدان شروط والتزامات الأطراف المرتبطة بممارسة نشاط استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها كما يأتي:

- ✓ يجب على الشركات التجارية المعنية التي تمارس نشاطات منظمة والخاضعة لدفتر أعباء خاص، الاكتتاب في دفتر الأعباء المحدد في الملحق الثالث.
- ✓ لا تسلّم شهادة احترام الشروط المنصوص عليها في أحكام المادة 5 أعلاه، إلا بعد الاكتتاب في أحد دفتري الأعباء المذكورين أعلاه"[1].

3- سياسات أخرى:

من جهة اخرى، تواصلت خلال 2022، بخطوات سريعة و واثقة، سياسة تنظيم وتخفيض الواردات بهدف حماية الانتاج الوطني و الحد من استهلاك احتياطات الصرف، ما سمح بالحفاظ على توازن في واردات السلع، التي يتوقع ان تبلغ 38ر7 مليار دولار نهاية سنة 2022. وتم تحقيق هذه النتائج بفضل اتخاذ عدة إجراءات تمثلت على وجه الخصوص في وضع خرائط للإنتاج الوطني حيث تم إحصاء ما يقارب 419 ألف منتوج وطني و قرابة 13.600 مستورد و ما يقارب 5.500 مصدر.

[1] زروال معزوزة، **السياسة التقييدية لعملتي الاستيراد والتصدير حماية للاقتصاد الوطني**، مجلة الفطر المتوسطي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص ص 41-42.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إعادة تنظيم نشاط الاستيراد لعملية إعادة البيع على الحال، من خلال تخصص المستوردين حسب شعب النشاطات المتجانسة. وهكذا انتقل عدد المستوردين من قرابة 43.000 مستوردا إلى اقل من 13.600 مستورد في 2022، ما يمثل تراجعا ب68%[1].

[1] مقال من موقع وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022، تاريخ الاطلاع: 2023/05/03، 11:04.

المبحث الثالث: تقييم آثار سياسات ضبط الواردات على رصيد الميزان التجاري

المطلب الأول: أثر تطبيق السياسة الجمركية على الواردات[1]:

1- من خلال التركيب السلعي للواردات

بشكل عام شهدت الواردات الجزائرية انخفاضا من سنة لأخرى بدء من سنة 2015 إلى غاية بداية سنة 2017 وهذا في أغلب الجدول رقم 03 .

فمن خلال الجدول رقم 03 السابق نلاحظ التراجع الواضح لكل التركيبات السلعية المستوردة مما يدل على بدء إجراءات ترشيد الواردات حيث نلاحظ الانخفاض الحاد لاستيراد السلع وبالخصوص السيارات السياحية كنموذج حيث حاولت الجزائر ترشيد واردات السيارات. وبهدف ترشيد واردات السيارات الجديدة ادخل قانون المالية عدة إجراءات تخص تحديد استيراد السيارات من قبل وكلاء السيارات فقط، ومنعهم من استيراد سيارات الحساب وكلاء آخرين خارج شبكاتهم الخاصة بالتوزيع مع إلزامهم مباشرة نشاط صناعي أو خدماتي في أجل مدته ثلاث سنوات.

2- من خلال مبالغ الحقوق الجمركية

لقد بلغت نسبة تحقيق التحصيل في حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة المرتبط بالواردات خلال سنة 2016 69.75% و 81.62% على التوالي وهذا بالمقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2016 ، في حين كانت هذه النسبة خلال سنة 2015 هي 73.55 % و 80.73% على التوالي بالمقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2015.

3- من خلال سياسة إحلال المنتوجات المحلية بدل المستوردة.

تهدف الحكومة على مستوى وزارة المالية ووزارة التجارة إلى خفض فاتورة الاستيراد خاصة المواد الغذائية ومواد البناء، لأنها مجبرة على اعتماد سياسة كفيلة بإنقاذ اقتصادها وكذا المستثمر المحلي من مخالب السلعة المستوردة والتي تبقى توفر ثلاثية الجودة ، والوفرة والسعر، وفي هذا الخصوص تم حث المنتجين المحليين على ضرورة زيادة الإنتاج، مع منحهم العقار الصناعي وتسهيل تمويل البنوك للمشاريع المنتجة مع إطلاق حملة "استهلك منتوج بلادي"، لكن يبقى التحدي الذي يواجه المستثمر المحلي هو النوعية في الإنتاج والسعر وبدرجة أقل الوفرة المحلي.
ومن أجل ترشيد الواردات، أدخلت السلطات العامة التراخيص، والتي هي وسيلة لإدارة وسيلة التجارة الخارجية لكي تتسم بالكفاءة والفعالية، وتغطي تراخيص الاستيراد فقط فئات معينة من المنتجات التي هي بالفعل المصنعة

[1] ميلودي عمار ووهلي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 51.52.

محليا. وقد تم التأكيد على أن هذه التراخيص لا تتعارض مع الالتزامات الدولية للجزائر، نظرا لأنه هي الآلية التي تقدمها منظمة التجارة العالمية، التي تخضع لشرطين أساسيين: الشفافية في منح التراخيص وعدم التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين. قد تطلب السلطات العامة أيضا الترخيص في حالة نقص المنتجات في السوق الوطنية، وذلك تبعا للظروف الاقتصادية وخلال الفترات العجاف للموسم الزراعي، على سبيل المثال، أو للتعويض عن ضعف الإنتاج الوطني .

4- من خلال الإجراءات الجمركية لمراقبة الصرف

إن الحكومة على مستوى كل من وزارتي التجارة والمالية تهدف إلى خفض فاتورة الاستيراد عبر منع بعض المواد من تعتبر سياسة التحكم في الصرف من أهم الخطوات الواجب على الدولة إحكام الرقابة عليها حتى يكون هناك استخدام أحسن للنقد الأجنبي وتوزيعه وفق الأولويات المحددة مسبقا حيث تقوم الإدارة الاقتصادية بوضع مختلف التشريعات التي تكفل هذه الرقابة تحت حماية البنك المركزي الذي يقوم بشراء جميع العملات المحصلة من التجارة الخارجية وتمكن هذه الرقابة الدولة من ممارسة تأثيرها على العرض والطلب، وتحديد سعر الصرف قصد المحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

- **الآثار الاقتصادية لرخص الاستيراد:**

عرف النمو الاقتصادي تراجعا من 8.7% سنة 2014 إلى 6.6% سنة 2015 ، ثم 3.9 % سنة 2016، ثم 1.7% سنة 2017 ، وعلى صعيد محاربة استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي، فإنه بالرغم من تكريس إجراء رخص الاستيراد، فإن هذا الاستنزاف بقي مستمرا، فقد انتقل هذا الاحتياطي من 178.94 مليار دولار في نهاية 2014 إلى 144.13 مليار دولار في نهاية 2015 ، ثم 121.9 مليار دولار في نهاية 2016ن وهذا بفعل تراجع الصادرات مقارنة بتراجع الواردات، والسبب هو استمرار تدهور أسعار النفط.

وعلى الصعيد الاجتماعي فإن ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية متأثرة بارتفاع نسبة التضخم الذي وصل في نهاية 2016 إلى 6.4% على الرغم من انخفاض نسبة التضخم على الصعيد الدولي، كان له الأثر البالغ على المواطن البسيط، حيث ساهم نظام الرخص بشكل كبير في ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية ، وهو ما دعم الآراء الرافضة لنظام الرخص التي تؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين، وعلى ثقافته الاستهلاكية التي تعود عيها في ذرة سنوات الاستيراد[1].

[1] شنية سمير، مرجع سبق ذكره، ص121.

المطلب الثاني: تقييم سياسة الواردات في الجزائر

عرفت الجزائر نمو مفرطا في الواردات منذ بداية الألفية الجديدة، ولهذا لعدة أسباب بعضها داخلي وبعضها خارجي، مما كان له آثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري، بعضها سلبي والآخر إيجابي.

1- أسباب تنامي الواردات في الجزائر:

يعزى النمو المفرط للواردات بشكل عام إلى أنه يكون استجابة للتطورات الحاصلة في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة مع الواردات (معدل النمو الاقتصادي، معدل النمو الصناعي، زيادة عدد السكان ...)، إلا أن فحص تطور هذه المؤشرات يظهر أنها لا تبرر هذا الارتفاع الكبير في الاستيراد، فمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي بلغ أعلى مستوى له عام 2005 بنسبة 5.1% ، أما معدل النمو الصناعي فأعلى مستوياته سجلت خلال عامي 2008/2009 بمقدار 1.9% ، في حين ان معدل نمو السكان بلغ 2.03 % عام 2010، وهو ما يعني أن هنالك أسباب أخرى تفسر النمو المفرط في الاستيراد يمكن حصرها في أربعة أسباب وهي[1]:

أ- ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية:

تعد الجزائر من أكبر المستوردين عالميا لمواد القمح الصلب، القمح اللين الحليب، السكر ... إلخ في العالم، وقد أدت ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية إلى الرفع من فاتورة الاستيراد في الجزائر، وقد أصبح ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية أحد الهواجس بالنسبة للجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على تلبية حاجيات سكانها بالسلع المستوردة من الخارج.

ب- انخفاض الكفاءة الإنتاجية لقطاعات الاقتصاد الحقيقي (الزراعة والصناعة):

فرغم تركيز العمالة في بعض القطاعات كالزراعة مثلا، إلا أن انتاجيتها ضعيفة، وهو ما يؤدي إلى ضعف معدلات النمو وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية القمح، الحليب)، إضافة انخفاض القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الداخلية والخارجية، وهو ما يؤدي لتفاقم الواردات واضمحلال الصادرات.

ت- اختلال وتشوه الهيكل الاقتصادي:

يتمثل في البنية الاقتصادية المتخلفة والأحادية الجانب للاقتصاد الجزائري، أي غياب التنويع والاعتماد بشكل كلي على قطاع المحروقات، وهذا ما يميز الاقتصاديات المتخلفة في الدول النامية، حيث يتم الاعتماد على استخراج المواد الأولية والمحروقات، ثم تصديرها بشكل خام وبدون استخدامها في إنشاء الصناعات التصنيعية، أو

[1] المرجع السابق، ص ص 111-113

الاعتماد على الزراعة بشكل رئيسي، مع تصدير بعض المنتجات الزراعية، من دون استغلالها ثم إنشاء الصناعات التحويلية والغذائية، وهذا يؤدي إلى الاعتماد على الاستيراد لتوفير السلع المصنعة.

ث- تحرير التجارة الخارجية

بعد سنة 1990، أعطت الجزائر حرية متزايدة للتجارة الخارجية، وذلك في إطار التحول إلى اقتصاد السوق وتمهيد للإنظام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد أدى ذلك إلى التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة نشاط الاستيراد، مما أدى إلى تزايد الواردات بمعدلات متسارعة، وخاصة بعد سنة 1999 بفعل تحسن إيرادات الدولة من النقد الأجنبي بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

ويمكن حصر أهم الآثار السلبية للإفراط في الاستيراد على الاقتصاد الجزائري في ما يلي[1]:

أ- تقويض فرص نمو الصادرات خارج المحروقات وتنويع الاقتصاد:

يسهم الإفراط في الاستيراد في إغراق السوق الجزائري بالسلع الأجنبية، ومن ثم عزوف المستثمرين على الاستثمار في القطاعات المنتجة، ما يعرقل نمو الإنتاج الوطني، ومن ثم فرص تنويع الاقتصاد الجزائري بعيدا عن المحروقات، وبالتالي عدم إنشاء فرص العمل الكافية لمكافحة البطالة المنتشرة في البلاد لاسيما بين الشباب.

ب- استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي:

ينجم عن الإفراط في الاستيراد تنامي الطلب على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، مما يسهم في استنزافها في المدى الطويل، فكما هو معلوم تقوم الجزائر بإدخال العملة الصعبة إلى البلاد عن طريق مبيعات المحروقات فقط، بينما السوق هو من يقوم بإخراج تلك العملات إلى الخارج عبر تزايد الاستيراد.

ت- انخفاض القيمة الخارجية للدينار:

تعتبر كثرة المستوردات عائقا أمام استقرار القيمة الخارجية للعملة بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسويتها، وذلك لعدم وجود توازن بين العرض والطلب في سوق الصرف ما ينعكس على انخفاض قيمتها، وفي هذا السياق فقد شهد سعر صرف الدينار الجزائري في السنوات الأخيرة، ولاسيما مقابل اليورو انخفاضا محسوسا.

[1] مراد يونس وعبد الحميد مرغيت، **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل (الجزائر) يوم 25 أفريل 2016 ص ص 08-09.

ث- تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي:

يعتبر الإفراط في الاستيراد عاملا مساعدا في نمو الاقتصاد الموازي، من خلال انتشار ثقافة العيش على هوامش قطاع التجارة الخارجية (الاستهلاكية)، في ظل ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب من جهة، وجمود سوق العمل من جهة أخرى، وقد أدى الاقتصاد الموازي إلى تنامي العديد من الآفات الاقتصادية، مثل ظاهرة تقليد العلامات التجارية، وزيادة حدة التهرب الضريبي.

من وجهة نظر المختصين فان أهم التحديات التي ستواجه تطبيقات السياسة الجمركية نتيجة ترشيد الاستيراد تنتج أساسا من خلال حصر الآثار السلبية المرتبطة بالإفراط في الاستيراد والتي من أهمها[1]:

أ تحديات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات.

وذلك من الأجنبية خلال التغيير التدريجي لسلوك المنتجين والمستثمرين نحو القطاعات المنتجة خارج المحروقات بديلا عن سياسة الاستمرار في سياسة الإغراق التجاري للأسواق بالسلع الأجنبية.

ب تحديات الحد من استنزاف احتياطات النقد الأجنبي.

ذلك إن الإفراط في الاستيراد سيؤدي إلى تنامي الطلب على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات مما يسهم في استنزافها على المدى الطويل والمتوسط خصوصا وان المصدر الأساسي للعملة الصعبة في الجزائر هو المحروقات .

ت التحديات المترتبة عن انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

ذلك أن كثرة الاستيراد تعتبر عائقا أمام استقرار القيم الخارجية للدينار بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسويتها وذلك لعدم وجود توازن بين العرض والطلب في سوق الصرف مما ينعكس على انخفاض قيمة العملة الوطنية للإشارة فقط فان الدينار الجزائري شهد انخفاضا بنسبة 13% نهاية جوان 2015 بالمقارنة مع نهاية سنة 2014 ، حيث بلغ 106.62 دج للدولار الواحد نهاية 2016 إلى 108.86 دج للدولار الواحد نهاية جانفي 2017.

ث تحديات العولمة التجارية والتقدم التكنولوجي.

العولمة التجارية والتجارة الالكترونية والتقدم العلمي المتسارع وثورة تقنية المعلومات والاتصالات التي ساعدت في اصطناع كثير من وسرعة انتقالها بين مستخدميها عبر الشبكات الالكترونية أصبحت تمثل تحديا من نوع آخر أمام الرقابة الجمركية، ذلك أن هذا التطور أدى إلى قدرة نقل المستندات والمعلومات والخدمات والأموال

[1] ميلودي عمار ووهلي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

والسلع ليلا نهارا كما وفر مناخا أمنا واوجد نوعا من الاحتيال الالكتروني لأفعال التزوير وتغيير الحقائق بغرض الحصول على تخفيض أو إعفاء أو تهرب ضريبي كتزييف العلامة التجارية والاسم التجاري.

ج تحديات تهريب الأموال

حيث تتجه الأموال نحو الدول الآمنة قضائيا وجبائيا (الجنات الضريبية) وهي تتم بواسطة عمليات التجارة الخارجية عن طريق التلاعب في الفواتير والتصريحات الجمركية ، وهذا النوع من الأنشطة يتطلب إنشاء شبكة من الشركات الوهمية داخل وخارج الوطن ، بالإضافة إلى اللجوء إلى خدمات محترفي تزوير الوثائق[1].

[1] المرجع السابق، ص53.

خلاصة الفصل

يلاحظ إذن أن واردات الجزائر هي في وتيرة متزايدة، فالتوجه المستمر نحو تحرير وتشجيع التبادل التجاري وفتح السوق المحلي أمام مختلف السلع الأجنبية أدى إلى الارتفاع الرهيب في قيمة الواردات. وبالتالي فسياسات التجارة الخارجية في الجزائر ورغم تنوعها منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا تتحدد على أساس نوع السلعة والغاية من وراء استيرادها.

ومن خلال تحليلنا لحركة الواردات الجزائرية منذ الاستقلال و كذا مختلف سياسات التجارة الخارجية المتبعة قصد الضبط العقلاني لها تشير النتائج إلى أن الجزائر تنحاز أكثر لسياسة تحرير التجارة فيما يخص السلع الضرورية فيما تبقى السياسة الحمائية إجراء يهدف إلى إعاقة استيراد السلع الكمالية والغير ضرورية والتي يمكن إنتاجها محليا.

ما يمكن استنتاجه أيضا هو أن سياسات التجارة الخارجية التي تم تضعها منذ الاستقلال لم تستطع كبح التزايد الرهيب في قيمة الواردات، فحتى وإن ساهمت بالحد نوعا ما منها إلا أن تأثيرها بقي هامشيا وغير قوي.

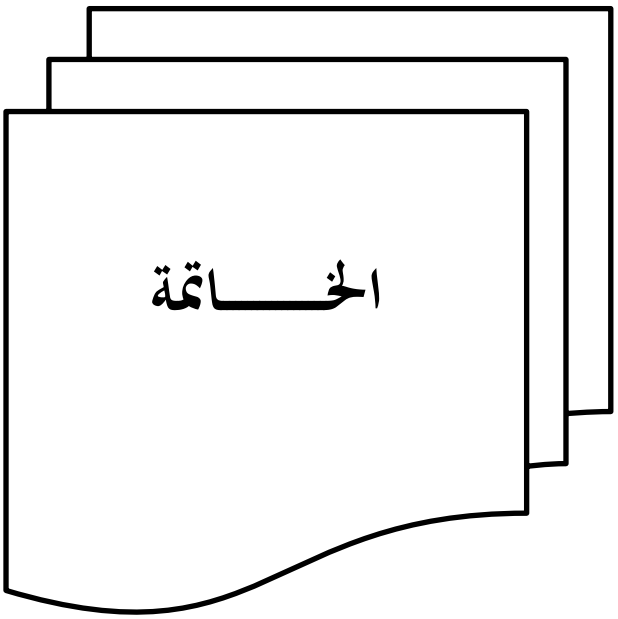
الخـــــاتمة

لطالما شكل العجز في الميزان التجاري مشكلة للدول النامية لما له من تبعات اقتصادية تمس الهيكل الهام للبلاد. ولأن الدول النامية تعتبر دول مستهلكة إذ تفوق قيمة وارداتها بكثير قيمة صادراتها من السلع المنظورة والغير منظورة، فإن انتهاج سياسات معينة في تفعيل حركة دخول وخروج السلع من وإلى نطاقها الجغرافي يعد إحدى أهم السبل من أجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري.

ولقد استهدفت هذه الدراسة معرفة اتجاه السياسة التجارية في الجزائر لضبط وترشيد الواردات، حيث تم التطرق في البداية إلى السياسة التجارية المتبعة من طرف الدول المتقدمة التي تسعى هذه الدول من خلال تطبيقها لسياسة تجارة دولية معينة إلى تحقيق أهداف مختلفة ذات طابع اقتصادي وسياسي واجتماعي، لذا فقد اتفق الاقتصاديون على أن دول العالم أمامها نوعين من السياسات التجارية أولهما سياسة حرية التجارة، والثانية سياسة التقييد أو الحماية للتجارة مع ملاحظة مدى ملائمة كل سياسة من هذه السياسات لدولة معينة.

حيث ساهم فتح المجال أمام التحرر التجاري في إعطاء دفعة قوية لقيمة الواردات إذ يلاحظ التزايد الكبير في قيمتها وبدون توقف. تبقى إذن وضعية الميزان التجاري تحت رحمة تقلبات أسعار البترول وقدرة أو ولذا ينبغي على الدولة ومن أجل تجنب العجز المتزايد في الميزان التجاري الناجم بالأساس عن عدم قدرة تغطية الصادرات للواردات أن تهتم أكثر فأكثر بترقية صادراتها من جهة ومن جهة أخرى بخلق إنتاج محلي قوي قادر على تعويض العملية الاستيرادية نوعا وكما.

في آخر هذا البحث، نتوصل إلى أن قواعد تنظيم الواردات في القانون الجزائري ماهي إلا سياج خارجي لإضفاء الحماية على المنتوج الوطني ، ومن ثم يمكن القول أن جل القواعد الجمركية التي تم التطرق إليها سواء تلك المستوحاة من الاتفاقيات الدولية المتمثلة في مكافحة الإغراق وتفعيل الدعم والرسوم التعويضية وكذا الالتزام بقواعد المنشأ ، إضافة إلى أنظمة الرقابة الجمركية المتمثلة في نظام التراخيص الإدارية، نظام الحصص ونظام الرسوم الجمركية ، هي من قبيل وسائل الدفاع التجاري المباحة دوليا بحيث تصب كلها في مسعى واحد يهدف إلى تقييد التجارة الخارجية وعمليات الاستيراد المتعلقة بالمنتوجات فالأصل أن هذه الأخيرة تمارس بكل حرية كما نصت عليه المادة 02 من الأمر المتعلق بعمليات الاستيراد والتصدير، إلا أنه استثناء على ذلك تطبق أنظمة الرقابة الجمركية لحماية المنتوج الوطني وتنظيم الواردات. ولكن حسب خبراء القانون والاقتصاد السياسي، فإن كل القواعد والآليات الحمائية الجمركية السالفة الذكر ماهي إلا تدابير وقتية مؤقتة تماشيا مع الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وسرعان ما سيتم الرجوع إلى التحرير التام للتجارة الخارجية مواكبة لمسار التجارة الدولية ومراعاة لأحكام المنظمة العالمية للتجارة.

النتائج

- التجارة الخارجية لها اثر كبير على التنمية، نظرا لدورها من حيث كونها وسيلة مهمة لتمويل التنمية والتحفيز أو التهديد من خلال المنافسة الأجنبية ..... ولهذا لابد من اعتماد سياسة تجارية تتناسب وخدمة أهداف التنمية، وتوفير البيئة المساعدة للانتقال بالاقتصاد إلى مرحلة قد يكون اكتسب فيها قوة ذاتية.
- أن تنظيم الواردات في الجزائر يجب أن يكون مواكبا لقواعد التجارة الدولية خاصة تلك التي وضعتها المنظمة العلمية للتجارة.
- أن تنظيم الواردات مرتبط بالتدابير الجمركية التي تضعها السلطات العامة في الدولة.
- إن السياسة الجمركية تواجه تحديات كبيرة تفرضها التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم. اذ تعد إحدى أهم أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة . وهي ترتكز أساسا على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفة الجمركية، وتزداد أهمية هذه المسألة مع تسارع وتيرة التطورات والتغيرات الجارية على الساحة العالمية خاصة منها التغيرات في أسعار المحروقات
- لقد سجل الميزان التجاري عجزا ما فتى يتعاظم من سنة لأخرى مما أدى إلى الانخفاض الشديد لنسبة تغطية الصادرات مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني عديد الإجراءات التي ستمكنها من تقليص الواردات بواسطة جملة من الإجراءات الجمركية في إطار تنفيذ السياسة الجمركية المصاحبة لانخفاض أسعار المحروقات من جهة والمدعمة للإنتاج الوطني من جهة لأخرى.
- لقد كان من أهم أثار الإجراءات الجمركية الهادفة لترشيد الواردات الجزائرية ا لانخفاض التدريجي لأهم التركيبات السلعية المستوردة لاسيما في السيارات السياحية وسيارات نقل الأشخاص والمحركات النفاثة اذ بلغت نسبة الانخفاض في المتوسط حوالي 50% ، بينما شهدت الحقوق الجمركية ارتفاعا بسيطا بنسبة 8.82% وهذا باستثناء الرسم على القيمة المضافة وهذا الى غاية الأشهر الأربع الأولى من سنة 2017.
- أن فعالية تنظيم الواردات تظهر من خلال تطبيق قواعد التجارة الدولية والتدابير الجمركية الوطنية على أرض الواقع.
- ومن نتائج تقييد الواردات هو ارتفاع أسعار عدة مواد وسلع بسبب نقص العرض، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في تعويض هذه السلع، فمثلا منع استيراد السيارات أدى إلى ارتفاع أسعارها بنحو 50% واحيانا أكثر، ونفس الأمر يتعلق بمواد البناء والخشب ومواد التجميل والمواد الغذائية والادوية

وغيرها من السلع بل وندرتها واختفائها أحيانا مثل مادة الحليب وبعض الادوية الضرورية وقطع غيار السيارات وإن وجدت فهي تفتقر لمعايير للجودة والسلامة كل هذا ساهم في زيادة معدلات التضخم وتدهور القوة الشرائية، وبالتالي انتقال عبء هذه السياسة إلى عاتق الشرائح الأدنى دخلا والأقل قدرة على تحمله، والأسوأ من ذلك كله هو أنه قد تكون سياسة تقييد الواردات غير فعالة في تحقيق أهدافها، خاصة في تنشيط الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات والحفاظ على رصيد النقد الأجنبي الذي استمر في الانخفاض إلى غاية عام 2021.

- باستثناء تحقيق تقليص عجز الميزان التجاري وعدم القدرة على التحكم في استنزاف وتآكل الاحتياطات الأجنبية التي بلغت نهاية 2021 حوالي 45 مليار دولار بعد ان كانت 178 دولار في 2014، حيث لايزال الطلب على الواردات مرتفعا رغم تقلصها، بهدف تغطية العجز في عدة مواد ضرورية كالحليب والأدوية وأعلاف المواشي والسيارات والسلع الوسطية التي تدخل في عملية الإنتاج وغيرها، بسبب ضعف الإنتاج المحلي لذا لا يمكن الاستمرار في اتباع السياسات الحمائية لفترات طويلة، خاصة في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي والتزام الدولة.
- أن تنظيم الواردات ينعكس إيجابيا على حماية المنتوج الوطني وتطويره.
- أصبح من الضروري أن ترسم الجزائر سياسة تجارية متكاملة تشمل معظم القطاعات الحساسة وتراعي تطابقها مستقبل التجارة العالمية.

الاقتراحات

وفي الأخير نقدم بعض الاقتراحات التي عسى ولعل أن تلقى صدى لدى الجهات والمكلفة بتطبيق قواعد الرقابة الجمركية لتنظيم الواردات وحماية المنتوج الوطني، كما يمكن أن تفيد الباحثين في نفس الموضوع مستقبلا، المتمثلة فيما يلي:

- إعادة النظر في المنظومة الجمركية عموما وجعلها أكثر شفافية وديناميكية كونها مفتاح تنظيم الاستيراد والمبادلات التجارية عموما، بحيث تتسم الآن بالغموض والكثير من التعقيد ناهيك عن عمليات الغش والتلاعب الحاصلة في قلب هذا الجهاز الحساس، مما يكبح عملية ولوج المنتوج الوطني للأسواق العالمية.
- تفعيل قواعد وآليات الرقابة الجمركية على أرض الواقع خاصة على المنتوجات الواردة عبر الحدود والحرص على التشديد في تطبيقها تحت طائلة التعرض لعقوبات صارمة.

- العمل على رقمنة الجهاز الجمركي على غرار نظائره من أجهزة الدول المتقدمة، بحيث يعرف حاليا تثاقلا كبيرا . تنظيم دورات تدريبية في الخارج لإطارات وعمال مديرية الجمارك لاكتساب الخبرة العالمية في مجال حماية المنتوج الوطني وتنظيم الواردات.
- مراجعة التجارة الخارجية عموما والتقليص من فاتورة الاستيراد مع ضرورة إنشاء بنوك جزائرية في الخارج لتسهيل عملية التصدير وزيادة مخزون العملة الصعبة.
- على الجزائر أن تكثف من الإجراءات الحكومية التي تسمح لها بطرق غير مباشرة الحد من حجم الواردات، وحماية انتاجها الوطني عن طريق إعطاء دفع أكثر لصادراتها خارج المحروقات.

قائمة المراجع

I الرسائل الجامعية:

1) إلهام أيت بن اعمر عجال، **آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المعروقات – واقع وآفاق –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة الجزائر03، 2007.

2) إلياس قوجيل، **تأثير بعض العوامل الاقتصادية على الواردات الغذائية في الجزائر – دراسة قياسية 2015/1970 –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي البواقي، 2017.

3) آمال حاجي، **أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2013/1970 –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي البواقي، 2015.

4) بلقلة براهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–**. رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم للتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009.

5) بلقيس صاحبي، **أثر قيود الاستيراد على إمكانية تطوير شبكة مناولة السيارات في الجزائر – دراسة مقارنة مع تونس والمغرب –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي البواقي، 2019.

6) بن بكريت إيمان وغراس ليلى، **أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية الصادرات خارج المحروقات – دراسة حالة الجزائر 2015/1990 –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج شعيب عين تموشنت، 2017.

7) بوالجاج نجلاء وشبيرة إناس، **أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2020/2016 –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي جيجل، 2021.

8) بوشعالة مليكة، **أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2019)–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي البواقي، 2021.

9) دادة مُحَمَّد، **دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري باختيار علاقة التكامل المشترك – دراسة حالة الجزائر خلاص الفترة 2013/1970 –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة اقاصدي مرباح ورقلة، 2016.

10) دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها –دراسة حالة الجزائر –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2015.

11) زريمش سعاد وخلاف سوماية، **اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والحد من الواردات – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015/2000**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي جيجل، 2017.

12) سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة الجزائر، 2003.

13) شنية سمير، **دور السياسة الجمركية في ترشيد الواردات – دراسة حالة الجزائر (2014–2018)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2020.

14) شيخي حفيظة، **ترشيد السياسة التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي – المنظمة العالمية للتجارة –**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم للتسيير والعلوم لتجارية ، جامعة وهران، 2012.

15) عبابو الطيب، **سياسات تحرير التجارة الخارجية وإدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر –**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم للتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2014.

16) عبد الكريم عبد الخالق وأيوب بوخلط، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر الفترة 2010/2025 –** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

17) عشي عبد الحميد، **مراحل واجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر – دراسة حالة عملية الاستيراد في مؤسسة الانابيب ALFAPIPE –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2022.

18) فبصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970/2012 –**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة سطيف 01، 2014.

19) فيروز سلطاني، **تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقيات التجارية الاقليمية ومتعددة الأطراف – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2018.

20) فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية – دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم للتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

21) وعلي كمال وبولمة فطيمة، **الأحكام الجديدة المنظمة لنشاط الاستيراد والتصدير في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017.

22) وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم للتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2019.

II المجلات:

23) بركان أنيسة، **دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2010/2020–**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة العربي بن المهيدي ام البواقي، المجلد 13، العدد 01، 2022.

24) بلفة إيمان وقادري علاء الدين، **أثر تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري – دراسة قياسية للفترة (2000–2019) –**، مجلة الابتكار والتسويق، مخبر بحث إدارة الابتكار و التسويق جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس المجلد 10، العدد 02، 2023.

25) تواتي دونية و بودغدغ أحمد، **تطور التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الجزائر، في ظل تداعيات جائحة كوفيد–19**، مجلة نماء لاقتصاد والتجارة، ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، المجلد 06، العدد 02، 2022/12/31.

26) زروال معزوزة، **السياسة التقييدية لعملتي الاستيراد والتصدير حماية للاقتصاد الوطني**، مجلة الفطر المتوسطي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 10، العدد 02، 2021.

27) سمية بونوة ومنير نوري، **أثر تغيرات السياسة التجارية الخارجية على التبادل التجاري للجزائر – دراسة قياسية –**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 03، العدد 02، 2017.

28) كياس أسامة وبيبي يوسف، **العلاقة التشابكية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري – حالة اقتصاديات الدول الناشئة –**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 25، العدد 01، 2022.

29) ميلودي عمار ووهلي بوعلام، **السياسات الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015/2017 –**، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 08، العدد 02، أفريل 2018.

30) نعناعة بوحفص جلاب، **تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر بين ضوابط الحرية والتقييد**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، المجلد 01، العدد 03.

III المداخلات

31) مراد يونس وعبد الحميد مرغيت، **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية بجامعة مُحَمَّد الصديق بن يحيي جيجل (الجزائر) يوم 25 أفريل 2016.

IV المواقع الالكترونية

32) عامر مُحَمَّد لعجال، **ملف الاستيراد: عندما تتحول الرخصة إلى عائق تجاري**، مقال من الموقع: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/.

33) مقال من موقع وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022.

34) https://www.ons.dz/.

35) https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria.

36) https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 20-109 المؤرخ في 5ماي سنة 2020.

2 الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 27 — 13 رمضان عام 1441 هـ / 6 مايو سنة 2020 م

فهرس

مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذي رقم 20-107 مؤرّخ في 7 رمضان عام 1441 الموافق 30 أبريل سنة 2020، يحدد كيفيات مواصلة النشاط بعد السن القانونية للتقاعد..... 4

مرسوم تنفيذي رقم 20-108 مؤرّخ في 7 رمضان عام 1441 الموافق 30 أبريل سنة 2020، يعدّل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 2000-253 المؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 23 غشت سنة 2000 والمتضمن إنشاء المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية وتنظيمه وعمله..... 5

مرسوم تنفيذي رقم 20-109 مؤرّخ في 12 رمضان عام 1441 الموافق 5 مايو سنة 2020، يتعلق بالتدابير الاستثنائية الموجهة لتسهيل تموين السوق الوطني بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف لمجابهة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)..... 7

مرسوم تنفيذي رقم 20-110 مؤرّخ في 12 رمضان عام 1441 الموافق 5 مايو سنة 2020، يسند إلى وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب..... 9

المادّة 12 : تستفيد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف وكذا لوازم وقطع غيار هذه التجهيزات المذكورة في المادة 5 أعلاه، من إجراءات جمركية مبسطة تحددها إدارة الجمارك.

الملحق رقم 02: المادة 110 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

العدد 81 — السنة السادسة والخمسون — الاثنين 3 جمادى الأولى عام 1441 هـ — الموافق 30 ديسمبر سنة 2019 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، ومراسيم

قرارات وآراء ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

المادة 110 : يرخص بجمركة السيارات الجديدة لنقل الأشخاص والبضائع، بما في ذلك الجرارات وكذا السيارات ذات الاستعمال الخاص، من أجل طرحها للاستهلاك.

كما يرخص بجمركة السيارات السياحية التي تقل عن ثلاث (3) سنوات، والمستوردة من طرف الخواص المقيمين، مرة كل ثلاث (3) سنوات على حساب عملتهم الخاصة المتواجدة برصيدهم بالعملة الأجنبية الذي تم فتحه بالجزائر، وذلك من أجل طرحها للاستهلاك مع دفع جميع الحقوق والرسوم المنصوص عليها بموجب نظام القانون العام.

يجب أن تكون السيارات المستوردة على حالتها المستعملة مطابقة للمعايير الدولية في مجال حماية البيئة.

يلغى كل حكم مخالف متعلق باستيراد السيارات، المذكورة أعلاه، لا سيما المادة 134 من المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994، المعدل والمتمم، والمادة 68 من القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1997 والمتضمن قانون المالية لسنة 1998، المعدّل والمتمّم.

مع مراعاة قواعد المعاملة بالمثل، تطبق أحكام هذه المادة على السيارات السياحية المتنازل عنها للخواص المقيمين من طرف الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية الأجنبية وممثليات المنظمات الدولية المعتمدة بالجزائر وكذا أعوانهم.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة وكذا مراقبة مطابقة السيارات السياحية المستعملة المذكورة في هذه المادة، بموجب قرار مشترك بين وزير الشؤون الخارجية ووزير الداخلية ووزير المالية ووزير المناجم.

الملحق رقم 03: المرسوم التنفيذي 18-02 مؤرخ في 7 جانفي سنة 2018

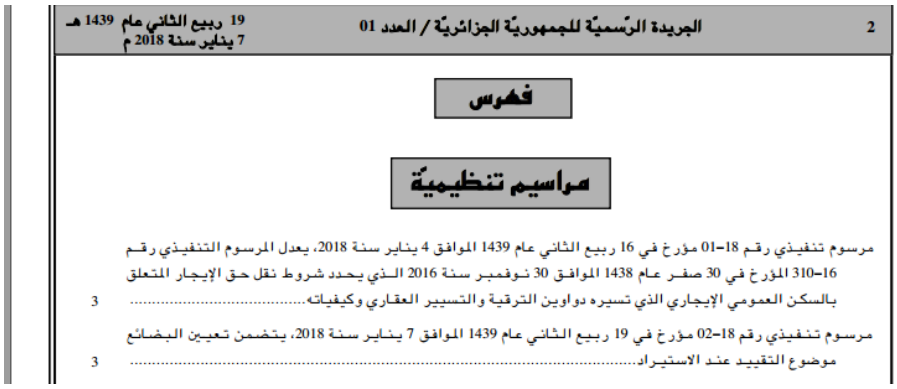

2 الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 01 — 19 ربيع الثاني عام 1439 هـ / 7 يناير سنة 2018 م

فهرس

مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذي رقم 18-01 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 4 يناير سنة 2018، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 16-310 المؤرخ في 30 صفر عام 1438 الموافق 30 نوفمبر سنة 2016 الذي يحدد شروط نقل حق الإيجار المتعلق بالسكن العمومي الإيجاري الذي تسيره دواوين الترقية والتسيير العقاري وكيفياته..... 3

مرسوم تنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018، يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد..... 3

الملحق رقم 04: المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 18-51 مؤرخ في 30 جانفي سنة 2018

2 الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة العدد / 06 — 14 جمادى الأولى عام 1439 هـ / أول فبراير سنة 2018 م

فهرس

اتّفاقيات واتفاقات دولية

مرسوم رئاسي رقم 18-48 مؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1439 الموافق 24 يناير سنة 2018، يتضمن التصديق على مذكرة التفاهم للتعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية البرتغال في مجالي الشباب والرياضة، الموقعة بتاريخ 4 نوفمبر سنة 2013..... 3

مرسوم رئاسي رقم 18-49 مؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1439 الموافق 24 يناير سنة 2018، يتضمن التصديق على مذكرة التفاهم للتعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية مالي في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الموقعة ببماكو بتاريخ 3 نوفمبر سنة 2016..... 5

مراسيم تنظيمية

مرسوم تنفيذي رقم 18-50 مؤرّخ في 12 جمادى الأولى عام 1439 الموافق 30 يناير سنة 2018، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-410 المؤرخ في 18 شعبان عام 1419 الموافق 7 ديسمبر سنة 1998 والمتضمن إنشاء مكاتب وزارية للأمن الداخلي في المؤسسة واختصاصاتها وتنظيمها..... 8

مرسوم تنفيذي رقم 18- 51 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439 الموافق 30 يناير سنة 2018، يعدّل ويتمّم المرسوم التنفيذي رقم 05 - 458 المؤرّخ في 28 شوّال عام 1426 الموافق 30 نوفمبر سنة 2005 الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها..... 9

مرسوم تنفيذي رقم 18-52 مؤرّخ في 12 جمادى الأولى عام 1439 الموافق 30 يناير سنة 2018، يتضمن منح الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "ألنفط" سندات منجمية لنشاطات البحث و/ أو استغلال المحروقات..... 10

المادّة 3 : تعدّل وتتمّم أحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 05 - 458 المؤرّخ في 28 شوّال عام 1426 الموافق 30 نوفمبر سنة 2005، المعدّل والمتمم والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 5 : يتعين على الشركات التجارية في إطار ممارسة نشاطاتها، ما يأتي :

– التوفر على المنشآت الأساسية للتخزين والتوزيع المناسبة والمهيأة وفقا لطبيعة وحجم وضرورات تخزين وحماية البضائع موضوع نشاطاتها والتي تسهل على المصالح المؤهلة مراقبتها والتي يجب أن لا تستعمل إلاّ في العمليات التي لها علاقة بأنشطة استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها الخاصة بالشركات التجارية المعنية،

– استعمال وسائل نقل ملائمة لخصوصية نشاطاتها،

– اتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة مطابقة المنتوج المستورد قبل إدخاله إلى التراب الوطني طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يجب على الشركات التجارية المعنية الحصول مسبقا على شهادة إثبات الالتزام بالشروط المنصوص عليها في أحكام هذا المرسوم تسلّمها المصالح المؤهلة لوزارة التجارة صالحة لمدة سنتين (2) قابلة للتجديد، وذلك قبل الشروع في ممارسة النشاط.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة، حسب كل نشاط، عند الحاجة، بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتجارة والوزير المعني أو الوزراء المعنيين".

الملحق رقم 05: المرسوم التنفيذي رقم 21-94 مؤرخ في 9 مارس سنة 2021

فهرس

مراسيم تنظيمية

مرسوم تنفيذي رقم 21-93 مؤرّخ في 25 رجب عام 1442 الموافق 9 مارس سنة 2021، يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط مكاتب الدراسات لتهيئة الإقليم 4

مرسوم تنفيذي رقم 21-94 مؤرّخ في 25 رجب عام 1442 الموافق 9 مارس سنة 2021، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 05-458 المؤرخ في 28 شوال عام 1426 الموافق 30 نوفمبر سنة 2005 الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها 12

مرسوم تنفيذي رقم 21-95 مؤرّخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 19-280 المؤرّخ في 21 صفر عام 1441 الموافق 20 أكتوبر سنة 2019 والمتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وتنظيمها وسيرها 16

مرسوم تنفيذي رقم 21-105 مؤرّخ في 2 شعبان عام 1442 الموافق 16 مارس سنة 2021، يتضمن تعديل وتمديد تدابير نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد – 19) ومكافحته 17

مرسوم تنفيذي رقم 21-94 مؤرّخ في 25 رجب عام 1442 الموافق 9 مارس سنة 2021، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 05-458 المؤرخ في 28 شوال عام 1426 الموافق 30 نوفمبر سنة 2005 الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير وزير التجارة،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 112-5 و 141 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19-370 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1441 الموافق 28 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-78 المؤرخ في 9 رجب عام 1442 الموافق 21 فبراير سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-458 المؤرخ في 28 شوال عام 1426 الموافق 30 نوفمبر سنة 2005 الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 15-209 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1436 الموافق 29 سبتمبر سنة 2015 الذي يحدد محتوى وشعور وكذا شروط تسيير وتحيين مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تعديل وتتميم بعض أحكام المرسوم التنفيذي رقم 05-458 المؤرخ في 28 شوال عام 1426 الموافق 30 نوفمبر سنة 2005 الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها، المعدل والمتمم.

المادة 2 : تتمم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 05-458 المؤرخ في 28 شوال عام 1426 الموافق 30 نوفمبر سنة 2005، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، بمواد 3 مكرر 1 و 5 مكرر و6 مكرر، تحرر كما يأتي :

"المادة 3 مكرر 1 : تمارس نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها على أساس مستخرجات السجل التجاري الإلكتروني تحمل رموز نشاطات متجانسة تنتمي لمجموعة فرعية واحدة من مجموعات نشاطات الاستيراد المدرجة في مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري".

"المادة 5 مكرر : يجب على الشركات التجارية المعنية الاكتتاب، حسب الحالة، في أحد دفتري الأعباء الثلاثين بحدود الشروط والتزامات الأطراف المرتبطة بممارسة نشاط استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها، كما يأتي :

– يجب على الشركات التجارية المعنية التي تمارس نشاطات غير منظمة، الاكتتاب في دفتر الأعباء المحدد في الملحق الثاني.

– يجب على الشركات التجارية المعنية التي تمارس نشاطات منظمة والخاضعة لدفتر أعباء خاص، الاكتتاب في دفتر الأعباء المحدد في الملحق الثالث.

لا تسلّم شهادة احترام الشروط المنصوص عليها في أحكام المادة 5 أعلاه، إلا بعد الاكتتاب في أحد دفتري الأعباء، المذكورين أعلاه.

تحدد نماذج شهادة احترام الشروط وبنود دفتري الأعباء، المذكورين أعلاه، على التوالي، في الملاحق الأول والثاني والثالث المرفقة بهذا المرسوم".

"المادة 6 مكرر : في حالة عدم احترام الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم أو بنود دفتر الأعباء، تسحب الشهادة المنصوص عليها في هذا المرسوم، ويبلّغ مقرر السحب للشركة التجارية وكذا المؤسسات المعنية".

المادة 3 : تتمم أحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 05-458 المؤرخ في 28 شوال عام 1426 الموافق 30 نوفمبر سنة 2005، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، بفقرة تحرر كما يأتي :

"المادة 8 : تستثنى من مجال تطبيق أحكام هذا المرسوم :

– ..... (بدون تغيير) .....

– ..... (بدون تغيير) .....

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير التجارة والوزير أو الوزراء المعنيين".

المادة 4 : يجب على الشركات التجارية المعنية الامتثال لأحكام هذا المرسوم المتعلقة بتعديل السجل التجاري والاكتتاب في أحد دفتري الأعباء قبل 31 ديسمبر سنة 2021.

وعند انقضاء هذا الأجل، تصبح مستخرجات السجل التجاري غير المطابقة لأحكام هذا المرسوم عديمة الأثر إلى غاية تسوية وضعية الشركات المعنية.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرر بالجزائر في 25 رجب عام 1442 الموافق 9 مارس سنة 2021.

عبد العزيز جراد